نفي التضاد وتأويل الأضداد

في المنجز اللغوي للدكتور محمد حسن جبل (ت ٢٠١٥م)

د. إيهاب سعيد إبراهيم إبراهيم

رئيس قسم اللغة العربية - كلية الإلهيات

جامعة قسطمونى – تركيا

الاستلام	٢٠١٨/٦/١٧	المراجعة	٢٠١٨/٧/٢٨	النشر	٢٠١٨/٨/٣١

الملخص:

شغلت ظاهرة الأضداد -كغيرها من ظواهر اللغة- نفرا من علماء العربية قديما وحديثا، وقد كان الدكتور **محمد حسن جبل** –رحمه الله- واحدا من المحدَثين الذين وقفوا من هذه الظاهرة في العربية موقف الرفض المطلق، وسجَّل موقفه هذا واضحا صريحا في منجزه اللغوي الضخم قيمةً وحجمًا، وخاصة في (المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم)، الذي يُعدُّ زبدة أفكاره وآرائه العلمية اللغوية؛ وقد تميز هذا الموقف بجانبه التطبيقي الذي نفى فيه التضاد عن جملة من الألفاظ -التي قيل بتضادها- من خلال أربع آليات متباينة، وهو ما أرادت هذه الدراسة الوقوف عليه وبيانه في ضوء مقارنته بآراء غيره من اللغويين قدامى ومحدثين في تلك المسألة.

الكلمات المفتاحية:

التضاد، الأضداد، الدلالة، اللفظ، المعنى.

The Denial of Contronyms and the Interpretation of Opposites

At the linguistic accomplishments of Dr. Muhammad Hasan Jabal

Dr. Öğr. Üyesi İhab Said İbrahim İBRAHİM

Kastamonu Üniversitesi İlahiyat Fakültesi

Arap Dili ve Belağatı Anabilim Dalı Başkanı

Received	17/6/2018	Revised	28/7/2018	Published	31/8/2018

Abstract:

The phenomenon of Contronyms, like any other linguistic phenomena, has drawn the attention of some ancient and modern Arab scholars. Dr. Muhammad Hasan Jabal, May Allah have mercy on him, was one of the modernists who completely rejected this phenomenon in Arabic language. He clearly and frankly recorded this attitude in his great linguistic accomplishments in value and size, especially in "al-Mu'jam al-Ishtiqaqi al-Muassal li-Alfaz al-Quran al-Karim", which is the essence and jewels of his thoughts and linguistic opinions; it has been distinguished by its practical side, in which he has denied the contronym phenomenon in some terms, which were considered as contronyms, through four different methods, which this study seeks to focus on and deal with in the light of its comparison to the views of other ancient and modern linguists in this regard.

Keywords:

Contronyms, Opposites, linguistics, terms, the meaning.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى وآله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فقد شغلت ظاهرة الأضداد -كغيرها من ظواهر اللغة- نفرا من علماء العربية قديما وحديثا، فكان منهم -وهم ذوو الكثرة- من انبرى لإثباتها وراح ينتصر للقول بوجودها وأصالتها في العربية، وكان منهم من ردَّها، وراح يثبت انعدامها، وبطلانَ القول بها، وكلا الفريقين رائم خدمة العربية، مجتهد في ذلك ما وَسِعَه؛ غير أنها سُنَّةُ اختلاف النظر، أفضت إلى تباين الوِجَهِ في الاستدلال والاستنتاج، فكان ما كان من قول يضاد قولا، ورأي يعاكس رأيا.

ولما كانت الأكثرية على ذكر الأضداد وعدِّها؛ كان الرأي المضاد لذلك حريًّا بالدرس والتعقُّب، مستوجِبا للنظر والتحليل، فيما ساقه من أدِلَّة، وحصَّله من نتائج.

وقد كان الدكتور **محمد حسن جبل** –رحمه الله- واحدا من المحدَثين الذين وقفوا من ظاهرة الأضداد في العربية موقف الرفض المطلق، وسجَّل موقفه هذا واضحا صريحا في منجزه اللغوي الضخم قيمةً وحجمًا، وخاصة في (المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم)، الذي يُعدُّ زبدة أفكاره وآرائه العلمية اللغوية؛ وقد تميز هذا الموقف بجانبه التطبيقي الذي نفى فيه التضاد عن جملة من الألفاظ -التي قيل بتضادها- من خلال أربع آليات متباينة، وهو ما أرادت هذه الدراسة الوقوف عليه وبيانه في ضوء مقارنته بآراء غيره من اللغويين قدامى ومحدثين في تلك المسألة، ووفقا لهذه الآليات الأربع في رد التضاد ونفيه؛ جاءت هذه الدراسة في أربعة مباحث، يختص كل مبحث بواحدة منها، سبقها تمهيد يُعرِّف بالدكتور محمد حسن جبل، ومنجزه اللغوي الذي هو مادة الدراسة وميدانها، ثم يُعرِّف بالظاهرة وموقف الدكتور جبل منها، وأَعْقبتْ المباحثَ خاتمةٌ، عدَّدَتْ نتائجَ الدراسةِ وخلاصتها.

تمهيد:

أولا: التعريف بالدكتور محمد حسن جبل[1]:

- اسمه وسيرته:

هو محمد حسن حسن جبل، ولد في قرية (تيدة) إحدى قرى مركز سيدي سالم، التابع لمحافظة كفر الشيخ، المصرية، في العاشر من شهر مارس عام واحد وثلاثين وتسعمائة وألف من الميلاد (١٠/٣/ ١٩٣١م) ، وتوفي -رحمه الله- في الخامس والعشرين من مارس عام ألفين وخمسة عشر من الميلاد (٢٥/٣/٢٠١٥م).

حفظ القرآن الكريم في صغره وأتم تعليمه في الأزهر الشريف إلى أن تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة عام ستة وخمسين وتسعمائة وألف (١٩٥٦م)، وإلى جانب الدراسة في الأزهر الشريف أتم أيضا الدراسة في قسم الفلسفة كلية الآداب، جامعة القاهرة وتخرج فيه عام سبعة وخمسين وتسعمائة وألف (١٩٥٧م).

أكمل دراساته العليا في كلية اللغة العربية، وحصل على درجة التخصص (الماجستير) سنة ١٩٦٧م في بحث بعنوان (نشأة اللغة)، وحصل على الدكتوراه سنة ١٩٧٦م، وكان بحثه فيها بعنوان: (أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم).

عين مدرسا في كلية اللغة العربية بالمنصورة عام ١٩٧٧م، ورقي إلى درجة أستاذ مساعد عام ١٩٨٤، ثم حصل على درجة الأستاذية عام ١٩٨٨م، وتولى منصب عميد الكلية في الفترة ما بين عامي (١٩٨٩- ١٩٩٥م).

- آثاره العلمية:

ترك الدكتور محمد حسن جبل تراثا علميا قيما بالإضافة إلى ما أشرف عليه من رسائل علمية للماجستير والدكتوراه، تجلى فيها مشروعه اللغوي الخاص، أما مؤلفاته فمنها:

١- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، طبع في دار الفكر العربي، بالقاهرة.

٢- الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، طبع في دار الفكر العربي، بالقاهرة.

٣- أصوات اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية، مطبعة التركي، بطنطا، مصر.

٤- أضواء على كتاب فقه اللغة للثعالبي، مطبعة التركي، بطنطا، مصر.

٥- تعليل التسمية، منشور بمجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد العاشر، ١٩٩٠م.

٦- التلقي والأداء في القراءات القرآنية، مكتبة الآداب القاهرة.

٧- خصائص اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة.

٨- دراسات صوتية في القراءات القرآنية التقاء الساكنين في القراءات القرآنية (دراسة موثقة)، مطبعة التركي، طنطا، مصر.

٩- دفاع عن القرآن الكريم (أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية) مطبعة البربري، طنطا، مصر.

١٠- الرد على جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية، مطبعة التركي، طنطا، مصر.

١١- شرح ثلاثة أبواب في فقه اللغة من "الخصائص" لابن جني، مطبعة التركي، طنطا، مصر.

١٢- شرح ملتقطات المزهر لإثبات المناسبة بين الألفاظ ومعانيها، مطبعة التركي، طنطا.

١٣- علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٤- علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٥- في اللهجات العربية، ونزول القرآن بلغة قريش، التركي، طنطا، مصر.

١٦- قضايا لغوية - التركي – طنطا، مصر.

١٧- المختصر في أصوات اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٨- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٩- المعنى اللغوي دراسة عربية مؤصلة نظريًا وتطبيقيًا، مكتبة الآداب، القاهرة

٢٠- من القضايا الكبرى في القراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة.

٢١- نظرية إسلامية في نشأة اللغة، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر.

٢٢- وثاقة نقل النص القرآني الكريم من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى أمته، مكتبة الآداب، القاهرة.

أما عن كتابه (المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم)؛ فهو أكبر هذه المؤلفات وأوسعها، كما أنه يعد نتاج خبرة المؤلف -رحمه الله-؛ إذ كان في أصله رسالته للدكتوراه التي أشرنا إليها قبل قليل بعنوان (أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم)، ولم ينشره المؤلّف إلا في أخريات حياته، بعد طول نظر ومراجعة لما فيه من أفكار وآراء

وتحليلات لغوية، ومن ثم يمكن القول بأنه زبدة أفكار المؤلف وخلاصة آرائه في اللغة، والكتاب نشر في طبعته الأولى في أربعة مجلدات من القطع المتوسط، في مكتبة الآداب في القاهرة، عام (٢٠١٠م).

ويهدف الدكتور جبل من (المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم) إلى تقديم تفسير لمفردات القرآن الكريم موثق ومؤصل مع بيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها وذكر معاني المفردات القرآنية تحديدًا دقيقًا وسليمًا، مع استخدام المعنى المحوري للتركيب لإحكام التفسير المراد لمفردات التركيب في سياقاتها القرآنية، وكذلك استخدام فكرة الفصل المعجمي[٢].

وجاءت آراء الدكتور جبل في التضاد وموقفه منه في ذلك السفر الجليل؛ حيث سمحت طبيعته المعجمية بأن يقف الدكتور جبل فيه بصورة تفصيلية عند عدد ليس بالقليل -خمس وثلاثين لفظة- من الألفاظ التي قيل فيها بأنها من الأضداد، وهو ما تتبعته هذه الدراسة للوقوف على كيفية رده للتضاد بصورة عامة، وردّ القول به في تلك الألفاظ التي تناولها بصورة خاصة.

ثانيا: ظاهرة التضاد وموقف الدكتور محمد حسن جبل العام منها:

ظاهرة التضاد عند اللغويين إحدى علاقات اللفظ بالمعنى التي حددها سيبويه في قوله: "اعلم أنّ من كلامِهم اختلاف اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[٣]، فإذا كان المعنيان المختلفان يضاد كل منهما الآخر واللفظ واحد فهو التضاد، ومن ثمَّ قدّر السيوطي في مفتتح حديثه عن الأضداد أنها نوع من المشترك اللفظي، ونقل عن الأصوليين "أن المشترك يقع على شيئين ضدين، وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على الضدين كالجون وجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين"[٤]، وكان ذلك منهم بناءً على أن اللفظ المتضاد هو لفظ واحد دل على معنيين مختلفين، وهذا عينه هو المشترك اللفظي، إلا أن المعنيين الثابتين للفظ المتضاد لا يكونان مجرد مختلفين، وإنما مختلفان اختلافا تحكمه علاقة الضدية، وهذا التفريق بين عموم الاختلاف، والاختلاف المبني على التضاد هو ما نحا بالألفاظ المتضادة نحوًا من الاستقلال عن المشترك اللفظي، حتى عند من عدوا الأضداد نوعا من المشترك اللفظي، فإنهم عدوه نوعا متميزا، يبحث فيه بمعزل عن المشترك اللفظي[٥].

ومما هو معروف اختلاف اللغويين -قدامى ومحدثين- في موقفهم من الأضداد؛ فمنهم من أيد وقوعها، بل من هؤلاء المؤيدين من بالغ في تكثيرها وتكلف لنظْمِ كثير من الألفاظ في سلكها، ومنهم من عارض وجودها، وأنكرها[٦].

أما الدكتور محمد حسن جبل رحمه الله فكان من المنكرين لها؛ فكان يرى "أن استعمال اللفظ لضد معناه خروج عن الأصل"[٧]، الذي هو الإبانة والتوضيح، وبناء على هذا أعلن موقفه منها صريحا قائلا: "وأنا لا أسلم بأن في اللغة ألفاظًا يستعمل الواحد منها للمعنى وضده؛ لأن هذا خلاف الأصل، فاللغة وضعت للتوضيح والتحديد لا للإلباس"[٨].

وقد صاحب هاتين المقولتين الصريحتين في إنكاره للتضاد تطبيق عملي؛ حيث وقف في معجمه الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم عند خمس وثلاثين لفظة – كما ذكرنا قبل قليل- مما قيل فيها بأنها من الأضداد، رد فيها جميعا ذلك القول، مثبتا أن هذه الألفاظ – ومن ثَمَّ ما شابهها- لا تضاد فيها في أصل وضعها، واعتمد الدكتور جبل في إنكار تضاد تلك الألفاظ التي تناولها على آليات أربع؛ إحداها: المعنى المحوري الجامع الذي يمكن أن يجمع ما قيل في اللفظة من معنيين متضادين، وثانيها: الصيغة الصرفية، والتباساتها التي يرجع إليها ما يظن أنه تضاد في المعنى، وثالثتها: التشكيك فيما يستدل به على أن اللفظة تحمل معنيين متضادين، وأما رابعتها: فبيان التكلف في تلمس التضاد في اللفظة.

وفي ضوء هذه الآليات الأربع يرى الدكتور جبل أنه لا تضاد ليس في الألفاظ التي ذكرها وعالجها فحسب؛ وإنما في كل ما يمكن أن يقال بأن فيه تضادا، فيقرر أن ما أوردوه من ألفاظ منسوبة لهذا النوع وشواهدها كلها لها مَشْرَع آخر"[٩]، وهذا المشرع الآخر هو ما تتناوله الدراسة في مباحثها التالية.

المبحث الأول: رد الدلالتين المتضادتين إلى المعنى المحوري لأصل اللفظة

المعنى المحوري لجذر ما "هو ذلك المعنى الذي يتحقق تحققا علميا في كل الاستعمالات المصوغة من هذا الجذر"[١٠]، فقوام هذا المعنى هو "الملاحظ المشتركة في مفردات التركيب -الجذر- وأصدق ما نستنبطه منه هو الاستعمالات الحسية الواردة لمفردات التركيب حسب ما تستعمل به تلك المفردات، مع النظر أيضا إلى المعاني غير الحسية، لأنها تبرز جهات الاعتبار في تلك المعاني الحسية، كما أن المعنويات تقوم عليها"[١١].

ويمثل د. عبد الكريم جبل لذلك النوع من المعنى، بالجذر (صلت)؛ الذي تدور استعمالاته اللغوية جميعها حول معنى محوري واحد هو: (تجرد الشيء مما يعروه، فمن ذلك قولهم: - أصلت سيفه: جرده من غمده.

- ورجل صلت الجبين: واضحه: (جبينه مجرد من الشعر الذي يكسو ما حوله).
- والصَّلتانُ: الحمار المنجرد القصير الشعر (قصر شعره يبديه كأنه مجرد بالنسبة لطويل الشعر).
- وجاء بمَرَقٍ يَصْلِتُ: إذا كان قليل الدسم، كثير الماء، (مجرد من قشرة الدسم التي تعلو المَرَقَ الدَّسِم).
- وانْصَلَتَ في سَيْرِهِ: مضى وسبق، (سبقه يخلصه من بين ما حوله، فيصبح وحده كأنه تجرد مما كان يحيط به)[١٢].

وفكرة المعنى المحوري فكرة أصيلة في التراث اللغوي العربي، أشار إليها عدد من اللغويين العرب القدامى، ومن ذلك نقل الزجاجي عن المبرد قوله: "كلام العرب إذا تقاربت ألفاظه بعضه آخذ برقاب بعض"[١٣].

ومن الإشارات التراثية إلى المعنى المحوري أيضا ما جعله ابن جني اشتقاقا صغيرا، وعرفه بقوله: "أن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه؛ فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه؛ وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته."[١٤]

وتجلت نظرية المعنى المحوري أشد تجليها في التراث العربي في عمل ابن فارس اللغوي: (مقاييس اللغة)؛ الذي يعده الدكتور عبد الكريم جبل "المعجم الوحيد في تراثنا المعجمي الذي ينهض -مخلَصا- على معالجة هذا الفكرة، في تناوله للجذور الثلاثية"[١٥].

ثم كان صنيع د. محمد حسن جبل: (المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم) ليكون بذلك ثاني الاثنين اللذين بنيا عملهما المعجمي من أوله إلى آخره على فكرة المعنى المحوري.

غير أن فكرة المعنى المحوري عند الدكتور محمد حسن جبل امتازت عنها عند ابن فارس في أمر الأحادية والتعدد، فنجد ابن فارس في مواضع كثيرة من معجمه يردُّ استعمالات التركيب الواحد إلى معانٍ متعددة[١٦]؛ وربما مرد ذلك إلى "البعد الزمني والحقب الطويلة، التي تقلَّبت فيها العربية حتى زمان تدوينها على أيدي ابن فارس وغيره، مما جعل الرابطة بين معاني مفردات المادة الواحدة تبدو وكأنها غير موجودة"[١٧].

ولسنا نرى أمر تعدد الأصول عند ابن فارس كما رآه الدكتور صبحي الصالح "لونا من الترف العقلي أو التزيد العلمي، ربما أراد به ذلك العلامة أن يظهر قوة ساعده، في تلمس الفروق الدقيقة بين المفردات التي رجح البحث العلمي المنهجي أنها تفرعت عن أصل واحد لا من أصول متفرقة"[١٨]؛ لأن ابن فارس نفسه كان يحاول أن يتلمس

التقارب بين الأصول المتعددة التي يذكرها للتركيب الواحد ما وسعه ذلك، كما في ترجمته للجذر (روض)، فيذكر أن له أصلين، وينص على تقاربهما في القياس، فيقول: "الراء والواو والضاد أصلان متقاربان في القياس"[١٩]، ومثله أيضا قوله في ترجمته للجذر (ظفر)؛ إذ يقول: "الظاء والفاء والراء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على القهر والفوز والغلبة، والآخر على قوة في الشيء، ولعل الأصلين يتقاربان في القياس"[٢٠]، فلو كان ابن فارس يتغيى من ذكره الأصول المتعددة للجذر الواحد ترفا يظهر به قدرته على التفريق الدقيق بين المعاني المختلفة؛ لما نص فيما ذكرنا تمثيلا على ذلك التقارب كما في (روض) أو تلمسه كما في (ظفر).

أما الأمر -الأحادية والتعدد- عند الدكتور محمد حسن جبل فمختلف؛ حيث يرى أن "المعنى المحوري الجامع يكون معنى واحدًا لا يتعدى"[٢١]، وسار في معجمه كله من أوله إلى آخره على هذا الأصل، دون أن يشذ عنه في شيء.

وبمقارنة عدد الجذور التي ترجم لها ابن فارس في مقاييس اللغة بمعنى محوري واحد بغيرها التي ذكر فيها أكثر من معنى محوري، يتضح أن للدلالات المحورية الأحادية النصيب الأوفر في عمل ابن فارس، بما يوطئ لخصيصة أحادية المعنى المحوري للجذور الثلاثية في العربية[٢٢]، تلك الأحادية التي تبناها والتزمها الدكتور محمد حسن جبل في معجمه، واستطاع إثباتها في كل معالجاته التطبيقية للجذور اللغوية التي تناولها في ذلك المعجم[٢٣].

وكانت فكرة المعنى المحوري عند الدكتور محمد حسن جبل الأداة الأهم في رد التضاد وتأويل عدد من الألفاظ التي أوردها في معجمه مقولا فيها بأنها من الأضداد، وهو أمر له نظائر عند قدامى اللغويين، فاعتمد عدد منهم ممن أنكروا التضاد بصفة عامة أو ممن أنكروا كون ألفاظ بعينها من الأضداد؛ على رد الدلالتين المتضادتين للفظ إلى دلالة أصلية واحدة تجمعهما معا، فنقل الجواليقي عن ثعلب قوله: "وكلام العرب وإن اختلف اللفظ فالمعنى يرجع إلى أصل واحد مثل قولهم التلعة وهي ما علا من الأرض وهي ما انخفض لأنها مسيل الماء إلى الوادي فالمسيل كله تلعة فمرة يصير إلى أعلاه فيكون تلعة ومرة يتحدر إلى أسفله فيكون تلعة، فقد رجع الكلام إلى أصل واحد وإن اختلف اللفظ ... والصارخ المستغيث والصارخ المغيث لأنه صراخ منهما ... والقرء الوقت، فاحتمل أن يكون للحيض والطهر؛ لأن الحيض يأتي لوقت والطهر يأتي لوقت"[٢٤].

ومثله صنيع أبي علي القالي في نفي الضدية عن لفظتي (النطفة)؛ و(الصريم)؛ حيث رَجَعَ ما قيل في كل منهما من دلالتين متضادتين إلى معنى أصلي واحد، فيقول: "والنطفة: الماء، يقع عَلَى القليل منه والكثير، وليس بضدٍّ"[٢٥].

ويقول: "والصريم: الصبح سمي بذلك لأنه انصرم عن الليل، والصريم: الليل؛ لأنه انصرم عن النهار، وليس هو عندنا ضدًّا"[٢٦].

فنفي الضدية عن اللفظين عند أبي علي القالي مبني على رجع الدلالتين المتضادتين المقولتين في كل منهما إلى معنى أصلي واحد.

وهذا الأمر من بعض القدماء في رد الأضداد بناء على دلالة أصلية واحدة هو ما عبر عنه المستشرق (ردسلوب Redslob) حين قال: "لا يجوز الاعتماد في إثبات التضاد على موضع اللفظ من الكلم دون الاعتماد على الأصل اللغوي لهذا اللفظ"[٢٧].

وهذا الذي ذكرناه عن بعض القدماء، وصاغه تنظيرا (ردسلوب Redslob)؛ هو عينه صنيع الدكتور محمد حسن جبل في رده للتضاد وتأويله لبعض الألفاظ المقول فيها بكونها من الأضداد؛ معتمدا على فكرة **المعنى المحوري**، ومن تلك الألفاظ التي نفى كونها من الأضداد بناء على تلك الفكرة ما يلي:

١- (بسل):

أورد الأضداديون لفظة (بَسْل) في مصنفاتهم، على أنها تعني الحرام والحلال، ففي الأضداد لمحمد بن القاسم بن الأنباري: "و(**بَسْلٌ**) من الأضداد، يقال: بسل: للحلال، وبسل: للحرام"[٢٨].

وبالمعنيين جميعا ذكرها كثير من المعجميين العرب، ففي العين: "البَسْلُ: المُحَرَّم الذي لا تُتَأَوَّلُ حُرْمتُه ... والبَسْلُ: الحَلالُ"[٢٩].

كما نص ابن دريد في جمهرته على أنه من الأضداد، فقال: "البسل: الْحَرَام، والحلال، وَهُوَ من الأضداد"[٣٠].

ولا تُعدَم لفظة (بسل) مَن ينفي عنها كونها من الأضداد، ويَقْصُرها على دلالة الحرام فقط من الدلالتين المذكورتين، ففي أضداد أبي الطيب اللغوي: "قال من يرد الأضداد: حقيقة البَسْل: الحرام لا غير"[٣١].

وممن ذكروا للفظة دلالة الحرام دون الحلال الفراء[٣٢] في معانيه، وذلك عند قوله تعالى: **وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ**[٣٣]، فقال في الآية: "أي: ترتهن، والعربُ تَقُولُ: هَذَا عليك بَسْل أي حرام"[٣٤].

ومن القَصْر على دلالة الحرام دون الحلال ما ورد أيضا عند أبي هلال العسكري[٣٥]، في تفريقه بين الشجاعة والبسالة من قوله: "إن أصل (البسل) الْحَرَام"[٣٦].

فلم يجرِ ذكر الحلال ولا ما يشي باحتمال لفظة (بسل) له بصفة عامة، في كلام الفراء ولا في كلام أبي هلال عن اللفظة.

أما الدكتور **محمد حسن جبل**؛ فإنه وإن كان ينكر التضاد في لفظة (بسل)؛ فلم يسلك في ذلك سبيل من قصروا اللفظة على دلالة الحرام دون الحلال كما مر، وإنما جاء نفيه لكونها من الأضداد من خلال رد ما تحتمله سياقات استعمالها من دلالات إلى معنى محوري يدور معها في كل استعمالاتها الواردة فيها، مؤولا تلك الاستعمالات بذلك المعنى المحوري، **فأولا** يحدد الدكتور جبل المعنى المحوري لمادة (ب س ل) بأنه: "احتباس مع كراهة"[٣٧]، ثم يعلق على القول بأن لفظة (بسل) من الأضداد بقوله: "وأما **الزعم** بأن كلمة (بَسْل) من **المتضاد**، وتعني الحرام مرة، وتعنى الحلال أخرى، استشهادًا بقول الأعشى: [الطويل]

أجارتكم بَسْلٌ علينا مُحرَّمٌ[٣٨] .....

أي شيء محرم، في حين أنها في قول ابن همام: [الطويل]

..... دَمِي إن أُحِلّتْ هذه لكمُ بَسْلُ[٣٩]

أي حلال لكم، **فذلك الزعم باطل**، وهي تعني في الموضعين **رهنٌ**، ففي الأول رهن محبوسة عنا، وفي الثاني رهن محبوس لكم؛ **ولا تضاد**"[٤٠].

فحمل اللفظة (بسل) في الاستعمالين المذكورين المستشهد بهما على كونها من الأضداد؛ على دلالة (الرَّهن) فيهما يخرجها من دائرة الأضداد.

ودوران مادة (بسل) على دلالة (الحبس) أمر ذكره ابن فارس في قوله: "الْبَاءُ وَالسِّينُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ تَتَقَارَبُ فُرُوعُهُ، وَهُوَ الْمَنْعُ وَالْحَبْسُ، وَذَلِكَ قَوْلُ الْعربِ للحرام: بَسْلٌ، وكلُّ شيءٍ امْتَنَعَ، فَهُوَ بَسْلٌ"[٤١]

والذي نلحظه في ترجمة ابن فارس لمادة (ب س ل) أنه لم يأت على ذكر دلالة (الحلال) فيها، بل إنه رد دلالة (الحرام) التي ذكرها إلى ذلك المعنى المحوري كما يضح من كلامه، وذهب إلى تعميم ذلك الرد بقوله: "وكلُّ شيءٍ امْتَنَعَ، فَهُوَ بَسْلٌ".

وكذلك يذكر الراغب في مفرداته دلالة (الرهن) بقوله في ترجمة الجذر نفسه: "ولتضمنه لمعنى المنع قيل للمحرَّم والمرتهن: بَسْلٌ .... والبسل هو الممنوع منه بالقهر، قال عزّ وجل: **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا** [٤٢] أي: حُرموا الثواب، وفسّر **بالارتهان** لقوله: كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ [٤٣]"[٤٤].

والذي نلحظه أيضا على ترجمة الراغب لمادة (بسل) أنه لم يذكر دلالة (الحلال) فيما ذكره من تعريف بالمادة ودلالتها، وهو ما يعني أنه هو وابن فارس من قبله يتفقان في موقفهما منها مع ما ذهب إليه الدكتور جبل في أنها ليست من الأضداد[٤٥].

بقي الإشارة إلى أن من اللغوين المعاصرين من ذهب في قوله في كلمة (بسل) مذهب الدكتور جبل العام؛ من حيث رد كون اللفظة من الأضداد من خلال رجعها إلى معنى عام واحد لها، ينسحب على كل شواهد استعمالاتها، غير أنه يختلف مع الدكتور جبل في تحديد ذلك المعنى، فيقول أحد أبرز المشتغلين بالأضداد من المعاصرين – متهما الأضداديين القدماء في شواهدهم اللغوية على ضدية لفظة (بسل)-: "واستشهدوا على ذلك بأبيات لا يتضح فيها أحد المعنيين بسهولة ... والظاهر أن المعنى الأصلي للفظة هو (الجزاء أو المثوبة)، وبفعل تطور الدلالة تخصص المعنى في الاستعمال على صور عدة، بها يمكن أن يفسر معنيا الحلال والحرام، في الشواهد التي سيقت في هذا المجال"[٤٦].

فالمنطلق عينه الذي انطلق منه الدكتور محمد حسن جبل وهو أن للكلمة دلالة أصلية تحمل عليها فيما وردت فيه من شواهد عند القدماء على كونها من الأضداد؛ غير أن المعنى الأصلي هنا – الذي هو (الجزاء والمثوبة)- مختلف عما حدده الدكتور جبل من معنى محوري لمادة (بسل)، الذي هو (الحبس)؛ غير أننا نرجح رأي الدكتور محمد حسن جبل فيما ذهب إليه من المعنى المحوري؛ لأنه معنى محوري جامع للجذر (ب س ل)، ويغطي كافة الاستعمالات اللغوية منه، بخلاف دلالة (الجزاء والمثوبة) التي أوردها صاحبها للفظة (بسل) المستعملة في شواهد القدماء على أنها من الأضداد، دون النظر لبقية الاستعمالات اللغوية للجذر (ب س ل).

٢- (بَيْع):

جاء في العين: "العَرَبُ تقول: بِعتُ الشيءَ بمعنى اشتريته، ولا تَبِعْ بمعنى لا تَشْتر، وبِعتُه فابْتاعَ أي اشتَرَى"[٤٧]، ومن ثم عدَّ الأضداديون لفظة (بيع) من الأضداد، فيقول أبو الطيب اللغوي: "ومن الأضداد البيع، يقال بعت الشيء إذا بعته من غيرك، وأخذت ثمنه ... وبعته أيضا إذا اشتريته"[٤٨].

وقال أيضا: "... ابتاع الشيءَ يبتاعه ابتياعا؛ إذا باعه، وابتاعه أيضا ابتياعا إذا اشتراه، مثل باعه"[٤٩]، وقال: "المُبتاع يكون بمعنى البائع، والمبتاع يكون بمعنى المشتري، والمبتاع يكون بمعنى المبيع، والمبتاع يكون بمعنى الشيءِ المُشْتَرَى"[٥٠].

أما الدكتور محمد حسن جبل فرأيه مخالف لما سبق، فيرى أنه "لا تضاد على الحقيقة"[٥١] في لفظة (البيع)، ويبني رأيه ذلك على هدي من المعنى المحوري الذي استخلصه لمادة (ب ي ع)، من الاستعمالات اللغوية المختلفة لألفاظ هذه المادة، فيرى أن المعنى المحوري لـ (ب ي ع) هو: "انتقال ما في الحوزة - بجِرْمِهِ كلِّه - إلى حوزة أخرى، وهذا ينطبق على البيع المعهود وعلى الشراء المعهود"[٥٢].

وهذا المعنى المحوري الذي حدده الدكتور جبل لمادة (بيع) لم نره عند ابن فارس -مثلا- بصفته مهتما بوضع معنى محوري أو أكثر للمواد اللغوية التي عرضها في مقاييسه[٥٣].

وقريب مما ذكره الدكتور جبل كلام لأبي هلال العسكري في فروقه عند تفريقه بين المال وغيره مما يملكه الإنسان فيقول: "وَالْمَال أَيْضا يَقع على كل مَا يملكهُ الْإِنْسَان من الذَّهَب والورق وَالْإِبِل وَالْغنم وَالرَّقِيق وَالْعرُوض

وَغير ذَلِك، وَالْفُقَهَاء يَقُولُونَ البيع مُبَادلَة مَال بِمَال[٥٤]، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي اللغة، فيجعلون الثّمن والمثمن من أَي جنس كَانَا مَالا، إِلَّا أَن الْأَشْهر عِنْد الْعَرَب فِي المَال الْمَوَاشِي وإذا أَرَادوا الذَّهَب وَالْفِضَّة قَالُوا النَّقْد"[٥٥].

فإذا كان الثمنُ الذي يُدفع فيما يُشترى مالا، أو على صورة المال المعروف في أيامنا هذه، والذي هو النقد؛ فإن الشيء المُشتَرى والمُثَمَّن كذلك مال على لغة العرب، على ما ذكره أبو هلال العسكري، وهو ما جعل الفقهاء يعرفون البيع بأنه "مُبَادلَة مَال بِمَال"، كما مر.

فعملية البيع إذن تعني انتقال كل من المالين من الطرف الموجود فيه إلى الطرف الآخر من طرفي المعاملة، فيصدّق ذلك ما جاء في المعنى المحوري للبيع من **انتقال ما في الحوزة**، ويتبين كذلك صحة شمول البيع لاتجاهي الانتقال على السواء؛ إذ "الأساس إخراج ما في الحوزة، وهذا يتحقق في البيع والشراء معًا؛ إذ الفرق بينهما اعتباري: فإذا اعتُبر المُخرَج ثمنًا فهذا شراء، وإذا اعتُبر سلعة فهذا بيع"[٥٦]، وهو ما وضحه الراغب الأصفهاني في عبارته: "البَيْع: إعطاء المثمن وأخذ الثّمن، والشراء: إعطاء الثمن وأخذ المثمن، **ويقال للبيع الشراء، وللشراء البيع، وذلك بحسب ما يتصور من الثمن والمثمن**"[٥٧]، وهو ما يتفق معه أيضا الدكتور محمد آل ياسين، فعند تفسيره لحمل اللفظة على المعنيين المتضادين، ورَجْعِ ذلك إلى الاختلاف في اللهجات؛ يقول: "فالبيع والشراء لفظتان كانتا تدلان على الطريقة التي يتم فيها البيع أو الشراء قديما وهي المقايضة، وتبادل الحاجات والسلع بحيث يصح إطلاق لفظ البائع على كلا المتبادلين كما يصح إطلاق المشتري على كليهما أيضا"[٥٨].

ومن ثم يكون لاعتراض الدكتور محمد حسن جبل على أن لفظة (بيع) من الأضداد؛ وجاهته ومنطقيته التي تتفق مع حقيقة البيع في اللغة من جهة، وحقيقته في الواقع كذلك من جهة أخرى.

٣- (الصَّريم):

من ألفاظ تراث الأضداد لفظة (الصريم)، يقول: ابن الأنباري: "والصريم من الأضداد، يقال لليل صريم، وللنهار صريم"[٥٩].

أما الدكتور محمد حسن جبل؛ فبعد أن حدد المعنى المحوري لجذر اللفظة -(ص ر م)- بأنه "انفصالٌ أو انقطاعٌ بحدةٍ حسم أو جفاف أو جفاء"[٦٠]؛ ينص على أنه لا تضاد فيها من حيث أصلها، فيقول: "قالوا: (الصريم الصبح لانقطاعه عن الليل، والليل لانقطاعه عن النهار)، فتضاد المعنى الذي أشاروا إليه راجع إلى اختلاف الاعتبار والنسبة، وليس له صلة بالدلالة الأصلية"[٦١]، فيرد بذلك ما قيل بأن اللفظة من الأضداد، ويعتمد في ذلك على رد المعنيين المتضادين فيها إلى المعنى المحوري لجذرها اللغوي الذي ذُكر سابقا

وهذا الذي ذهب إليه الدكتور جبل من المعنى المحوري يتفق مع قول ابن فارس في ترجمته للجذر (صرم)؛ إذ جعله "أصلا واحدا صحيحا مطردا، وهو القطع"[٦٢]، ثم يتعرض لكونها من الأضداد، رادا ذلك إلى معناها العام، أيضا، قائلا: "فأما الصريم فيقال: إنه اسم الصبح واسم الليل، **وكيف كان فهو من القياس**؛ لأن كل واحد منهما يصرم صاحبه وينصرم عنه"[٦٣]، فليست رؤية ابن فارس في اللفظة ودلالتها على النهار والليل على السواء، مختلفة عن رؤية الدكتور جبل، فكلاهما رجعها إلى دلالة الانقطاع والانفصال، وعبارة ابن فارس **"وكيف كان فهو من القياس"**، خير شاهد على ذلك.

وهذا الذي عند الدكتور جبل، ومن قبله عند ابن فارس - من تأويل دلالة اللفظة على الليل والنهار معا بمعناها المحوري الجامع- له نظائره عند غير قليل من أصحاب غريب القرآن والمفسرين وأصحاب المعاجم، وذلك من خلال تعليلهم إفادة اللفظ للدلالتين؛ ففي غريب ابن قتيبة: (الليل) هو: الصّريم؛ و(الصبح) أيضًا: صريم؛ لأن كل

واحد منهما ينصرم من صاحبه"[٦٤]، وفي جمهرة ابن دريد: "وقال بعض أهل اللغة: إذا انصرم الليل عن النهار فهو صريم، وكذلك النهار إذا انصرم عن الليل"[٦٥].

بل إن من أصحاب الأضداد أنفسهم من لفت إلى ذلك المعنى الجامع في أثناء معالجته للفظ من خلال إطلاقه على الليل والنهار معا؛ ففي أضداد قطرب: "كل ما انجلى من شيء فهو صريم، كالليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل، ومن ذلك يقال: صريم الزمان، أي: منقطع من معظمه، ومنه يقال: الصِّرمة من البيوت أي القطعة..."[٦٦]، وفي أضداد ابن الأنباري: ".. لأن كل واحد منهما يتصرم من صاحبه"[٦٧].

وكذلك نجد الأمر عند بعض اللغويين المعاصرين ممن تناولوا مسألة الأضداد، في أثناء تناولهم لهذه اللفظة (صريم)، فنراهم -وإن كانوا يرجعون التضاد فيها إلى نوع من التطور الدلالي- يلفتون النظر إلى أن دلالتها على الليل والنهار -وهما أمران متضادان- ما هو إلا نتاج تطور دلالي، "فتكون الدلالة قد تخصصت بالليل مرة، وبالنهار أخرى؛ لأن كلا منهما ينقطع عن صاحبه، فيصح على كلا اللفظين أن يقال صريم، وبهذا الشكل من النظر نستطيع معرفة منشأ التضاد في اللفظة"[٦٨]، وهذا إشارة صريحة إلى أن اللفظة بالنظر إلى معناها الأصلي متضادة.

والذي نراه في تلك الإشارات منهم -قدماء ومحدثين- اتفاق - إلى حد كبير- مع ما ذهب إليه الدكتور جبل، ومرجح لكفة نفي التضاد عن اللفظة؛ إذ الأمر -بتعبيره- "راجع إلى اختلاف الاعتبار والنسبة، وليس له صلة بالدلالة الأصلية"[٦٩].

وعلى هذا المنهج –رد الدلالات المتضادة في اللفظة إلى دلالة أصلية عامة واحدة- عالج الدكتور محمد حسن جبل إحدى وعشرين لفظة من الألفاظ التي قال الأضداديون بأنها من الأضداد، منها الثلاث التي قدمنا، ويوضح الجدول التالي بقيتها من خلال ذكرها وبيان معنييها المتضادين، والمعنى المحوري العام الذي يَرُدُّ التضاد بناء عليه:

م	اللفظة	دلالتاها المتضادتان عند من قال بالتضاد فيها[٧٠]	المعنى المحوري لجذر اللفظة الذي رد د. جبل الدلالتين المتضادتين فيها إليه.
١	البَيْن	الفراق والوصل[٧١]	امتداد بين طرفين أو جانبين مع فصل كبير أو اتساع[٧٢].
٢	خَمِطَ (الشيء)	طابتْ رائحته وتغيَّرتْ[٧٣]	فقد الشيء طِيبَه أو قبولَ النفس له لعدم سَوَاء الأثناء أو تغيرها[٧٤].
٣	دَهَقَ	الإفراغ والْمَلْءُ[٧٥]	صَبُّ الشيء في فَجْوة أو أثناءٍ بحيث ينضغط فيها أشد الانضغاط[٧٦].
٤	رَسَّ	أصلح وأفسد[٧٧]	النفاذ إلى عمق الشيء أو أثنائه بقوة ودقة[٧٨].
٥	أَرَمَّ وتَرَمْرَم	سَكَتَ، وَهَمَّ بالكلام[٧٩].	ضمُّ غَضّ أو رِخْو (متغير أو متحول) في الأثناء[٨٠].
٦	ارمأزَّ	لَزِمَ مكانَه، وَتحَرَّكَ[٨١].	تحرك (بعض) ظاهر الشيء من شدة امتلائه بالمائع أو الرخو واضطمامه إياه[٨٢].
٧	رَهْو	سكون الحركة وبطؤها، أو كثرتها وسرعتها[٨٣].	فراغ أو خلاء كبير (ثابت) بين أثناء شيء[٨٤].
٨	رَهْوة	المرتفع من الأرض والمنخفض منها[٨٥]	فراغ أو خلاء كبير (ثابت) بين أثناء شيء[٨٦].
٩	الزعم	القول الحق، والكذب الباطل[٨٧]	ضم الشيء في باطنه ما يظهر قليل منه[٨٨].

١٠	سَبَّق	أخذ السّبْقَ، وأعطاه[٨٩]	تقدُّم الشيء من بين ما حوله في قوة وجِدّ[٩٠].
١١	مَسْحُوت (الجوف)	من لا يشبع، ومن يَتَّخِمُ كثيرا[٩١]	قَشْر ما هو شديد الالتصاق بسطح أو ظاهرٍ عنه بدقة، أو قليلًا قليلًا[٩٢].
١٣	ظَنّ	الشك واليقين[٩٣]	توقع وجود شيء مهم (في باطنٍ) لأمارة قوية على ذلك[٩٤].
١٤	عَجْباء	ما يُتَعَجَّبُ من حسنها، أو من قبحها[٩٥]	غرابة حال الشيء لكونه دقيقًا شديدا مغمورًا برخو يحيط به على غير المعتاد[٩٦].
١٥	عَدَلَ	استقامة الشيء وميله[٩٧]	موازنة ثِقْل في جانب بثِقْل في جانب آخر حتى يتّزِنا[٩٨].
١٦	عزَّر	التعنيف واللوم أو التوقير والتعظيم[٩٩]	شدة أو متانةٌ مسترسلة (امتدادًا أو دوامًا) تمنع الفناء أو تحفظ البقاء[١٠٠].
١٧	عسعس (الليل)	أقبل وأدبر[١٠١]	نفاذ في الكثيف أو منه مع صعوبة[١٠٢].
١٨	فاز	نجا ومات[١٠٣]	عبور مسافة قفر جَافّة بالغة الامتداد[١٠٤].
١٩	قعد	جلس وقام[١٠٥]	رُسُوخ يَنْصِبُ ما يعلوه[١٠٦].

المبحث الثاني: رد المعنيين المتضادتين إلى الصيغة الصرفية:

قد تُحَمَّل اللفظةُ دلالتين متضادتين بسبب صيغتها الصرفية التي تجيء عليها، "فقد أوردت كتب الأضداد ابتداء بقطرب وانتهاء بالكتب المختصرة المتأخرة مجموعة كبيرة من الأضداد يمكن لدارسها أن يستشعر بوضوح دور الاشتقاق الصرفي والتباس الصيغ المختلفة في خلق تضادها المزعوم، والإيهام بأصالته في دلالاتها"[١٠٧].

ويكون القول بالتضاد الناشئ عن الصيغة الصرفية بسبب اشتراك الصيغة بين دلالتي الفاعلية والمفعولية، كاستخدام العرب صيغة (فاعل) بمعنى (مفعول) إلى جانب دلالتها الأصلية على المفعولية، كما قولهم في: (خائف)[١٠٨]: الذي يَخاف مِن غيره (فاعل)، والذي يُخاف منه (مفعول)، و(عائذ)[١٠٩]: الذي يَعوذ بغيره (فاعل)، والمَعُوذُ به، و(عارف)[١١٠]: الذي يعرف، والمعروف، و(عاصم)[١١١]: الذي يَعصِمُ غيره، والمعصوم.

وقد يكون الأمر باستخدام صيغة (مفعول) للدلالة على الفاعلية إلى جانب دلالتها الأصلية على المفعولية؛ كقولهم في: (مأتي)[١١٢]: الآتي أو الذي يُؤتى إليه، ويؤكد الشيخ محمد حسين آل ياسين أنه لا يوجد من دلالة المفعول على الفاعل غيرها في كتب الأضداد، مشيرا إلى أن الأضداديين قد فاتهم أن يقرنوا إليها لفظة أخرى هي: (مستور)، التي أشار بعض اللغويين من غير أصحاب الأضداد[١١٣] إلى أنها في قوله تعالى: حِجَابًا مَّسْتُورًا[١١٤] بمعنى ساتر.[١١٥]

وقد تشترك الصيغة في بنائها بين الدلالتين؛ كصيغتي (فعيل) و(فعول)، اللتين تحتملان الدلالة على الفاعلية والمفعولية كليهما[١١٦].

وقد يكون القول بالتضاد بسبب احتمال المورفيم الصرفي الواحد أكثر من دلالة، كاحتمال الهمزة في الصيغة المزيدة (أفعل) دلالتي التعدية والسلب[١١٧]، وكذلك مورفيم التضعيف في الصيغة المزيدة، (فعَّل)، يحتمل دلالتي التعدية والسلب أيضا[١١٨].

وهذه الألفاظ التي عُدَّت من الأضداد لسبب صرفي وحسب فيها؛ لا نعدم أن نجد من القدماء، ومن الأضداديين أنفسهم "من قلّل من شأنها، وألحقها بملحق في آخر كتابه"[١١٩]، وهو صنيع أبي الطيب اللغوي؛ إذ ختم كتابه الأضداد بقوله: "هذا آخر الأضداد على الحقيقة، وقد أدخل علماؤنا المتقدمون فيها أشياء ليست منها، نحن

نذكرها أبوابا لئلا يظن ظان أنا غفلنا عنها"[١٢٠]، ثم يبدأ ذكر هذه الأبواب جاعلا أول اثنين منها لما جاء على صيغة مشتركة صرفيا، فأولهما: باب ما يستوي فيه لفظ الفاعل والمفعول[١٢١]، وثانيهما: باب آخر يستوي فيه لفظ الفاعل والمفعول به لإدغام عينه في لامه[١٢٢].

ومما ذكره الشيخ محمد حسين آل ياسين في التفات بعض الأضداديين القدماء إلى أن ذلك النوع ليس من الأضداد؛ أن ابن الأنباري في كتابه الأضداد قد أخرج ما كان تضاده بين فاعل ومفعول[١٢٣]، ناصا على أن موضع ذلك عنده في معالجته لفظة (الطاحي)؛ غير أن مراجعة كلام ابن الأنباري تكشف أن الأمر على غير ما ذُكر، فيقول ابن الأنباري: "ومن حروف الأضداد: (الطاحي) المنضجع، والطاحي المرتفع ... هذا قول قطرب[١٢٤]، **وليس الطاحي عندي من الأضداد**، لأنه لا يقال طاح للمنخفض؛ إنما يقال للمنخفض مطحو، ومطحي ... فإن ذهب إلى أن الطاحي الخافض، والطاحي المنخفض، قياسا على قول العرب: نائم للإنسان النائم، ونائم لليل المنوم فيه؛ كانا ضدين"[١٢٥].

فعبارة ابن الأنباري الأخيرة من قوله: (فإن ذهب ...) إلى آخره، على خلاف ما ذهب إليه الشيخ محمد حسين آل ياسين تماما، فابن الأنباري مع رده للتضاد في اللفظة؛ يقبل عدها من الأضداد فيما لو عد قالبها الصرفي مشتركا بين الفاعلية والمفعولية، وليس أدل على صحة فهمنا هذا من تمثيله بقول العرب نائم للإنسان والليل، ومن ثم فليس في كلامه إشارة إلى رده ما كان منشأ القول بضديته اشتراك الصيغة بين دلالتين صرفيتين.

أما من عالجوا مسألة الأضداد في العربية من المعاصرين فقد ذهب نفر منهم ضرورة إلى إخراج الألفاظ التي من هذا النوع من قائمة الأضداد، فيرى الشيخ محمد آل ياسين أن الدارس لمجموعة الألفاظ التي قيل بتضادها من هذا الباب إذا كان "قد اطلع على قوانين الاشتقاق في العربية، وسعة هذه اللغة فيما تحوي من صيغ يمكن الاستعاضة ببعضها عن بعضها الآخر في الاستعمال، ووقف على ما يعتور الألفاظ المختلفة من عوارض تصريفية، تتصل بزيادة الأصوات وحذفها لنكت لغوية، تتعلق بالدلالة تارة وبالانسجام الصوتي تارة وبسهولة النطق ثالثة؛ إذا أدرك كل ذلك، استغرب من انهماك هؤلاء القوم في تلمس التضاد في لفظة عرض لها التصريف، فصرف أصواتها إلى ما يوهم بضدية دلالتها في الظاهر، وهي في الحقيقة بعيدة عما يراد لها بالنظر الدقيقة."[١٢٦]

وكان هذا نفسه رأي المستشرق (رد سلوب Redslob)؛ فهو يرى أن يخرج من الأضداد كل الصيغ التي على وزن فاعل وتدل أحيانا على المفعول، مثل آمن وراض ووامق، وأيضا ما يدل على المفعول والفاعل مثل أمين[١٢٧]، وهو عينه رأي الدكتور منصور فهمي، غير أنه يشمل صيغتي فاعل ومفعول وغيرها من الصيغ الصرفية التي تحتمل دلالات مشتركة توصف بالتضاد[١٢٨].

أما الدكتور محمد حسن جبل فاتخذ من دلالة الصيغة الصرفية واحتمال اشتراكها بين دلالتين في اللفظة الواحدة، أو إمكان توجيه المعنيين المقول بتضادهما في اللفظة إلى دلالة صرفية واحدة تشملهما؛ سببا يرد بها عددا من الألفاظ التي ذكرها نفر من الأضداديين في تراثهم، وبالنظر إلى عدد تلك الألفاظ يأتي ذلك السبب في المرتبة الثانية بعد المعنى المحوري الذي عالجناه سابقا حيث بلغ عدد ما رده بذلك الاعتبار الصرفي تسع كلمات نبينها فيما يلي:

أولا: اشتراك الصيغة الصرفية:

١- اشتراك صيغة (فَعيل):

ورد على صيغة (فعيل) من جملة ما رده الدكتور جبل من الأضداد لفظتان هما (صريخ) و(وَصِيّ)، ورجع الدكتور جبل ما قيل فيهما من تضاد إلى اشتراك صيغة (فعيل) بين دلالات صرفية متعددة، ومن ثَمَّ نفى عنهما التضادَّ في ذاتهما؛ وهو ما نبينه فيما يلي:

أ-(صريخ):

ذُكرت في بعض تراث الأضداد، بمعنى: المستغيث والمغيث، يقول ابن الأنباري: "والصريخ والصارخ من الأضداد، يقال صارخ وصريخ للمغيث وصارخ وصريخ للمستغيث"[١٢٩].

ففي نص ابن الأنباري ترددت الصيغة الصرفية للفظة (صريخ) بين دلالة اسم الفاعل من الثلاثي (فاعل)، ودلالة اسم الفاعل من غير الثلاثي (مُفعِل).

ويعلق الدكتور جبل على ذلك القول بالتضاد في اللفظة بقوله: "كما جاء الصريخ بمعنى المُصرخ، كقوله: [الوافر]

أمِنْ ريحانةَ الدَّاعي السميعُ[١٣٠] .....

أي المُسْمِع؛ جاءت بمعنى الصارخ، فتكون (فعيل) هنا بمعنى (فاعل)، فالصريخ هنا هو المستغيث، وهناك المُغيث، ومأتى هذا التضاد هو صلاحية الصيغة صيغة فَعِيل للمجيء بمعنى مُفعِل وفَاعل"[١٣١].

فيظْهَر ردُّ الدكتور جبل للتضاد في اللفظة، وتفسيره لما دعا إلى القول به فيها، في عبارته (ومأتى هذا التضاد هو صلاحية الصيغة صيغة فَعِيل للمجيء بمعنى مُفعِل وفَاعل)

ودلالة (فعيل) على (مُفعِل) مِن كلام العرب، فقد نص ابن فارس اللغوي على أن من سننهم في كلامهم "وضعهم فعيلا موضع (مُفعِل)، نحو: (عذا أليم) أليم بمعنى: مؤلم"[١٣٢].

وأما دلالة (فعيل) على فاعل فهو أمر مشهور عند اللغويين، وقد أشاروا إليه في مواضع كثيرة، فيقول ابن السراج في معرض حديثه عن التعجب: "فإن قلت في (افتقر): ما أفقره، فحذفت الزوائد، ورددته إلى (فقر) جاز، وكذلك كل ما كان مثله **مما جاء اسم الفاعل منه على فعيل**"[١٣٣]، ويقول النحاس في إعرابه: "**فعيل** يكون بمعنى الجمع وبمعنى مُفْعَل، وبمعنى مفعول مثل قتيل وبمعنى فاعل مثل قدير بمعنى قادر"[١٣٤]، وجاء في الهمع: "وورد الفاعل بغير قياس من فعل المفتوح على فعيل، ك (عَفَّ) فهو (عفيف)، و(خفَّ) فهو (خفيف)"[١٣٥].

بل إن منهم من يرى أن فعيل أصل في الدلالة على (فاعل) فيقول الرضي في سياق بيان دلالة الصيغة على الفاعلية والمفعولية: "الأصل فَعِيل بمعنى فاعل"[١٣٦].

مما سبق يضح أن ما قيل من تضاد في اللفظة لا علاقة له بمادتها اللغوية، ولا بدلالة اللفظة في ذاتها، وإنما مأتاه – بتعبير الدكتور جبل- الصيغة الصرفية، التي يمكن أن تُردَّ إلى فعل مجرد؛ فتكون بمعنى (فاعل) منه، أو تُرَد إلى فعل مزيد فتكون بمعنى (مُفعِل) منه، والقول بعدم التضاد بين الفعل المجرد ومزيده أمر قال به بعض الأضداديين أنفسهم؛ كابن الأنباري، في قوله تعليقا على قطرب في زعمه التضاد في (ترب): "وقال قُطْرب: من الأَضْداد قولهم: قَدْ تَرِب الرَّجُل، إذا افتقر، وأَتْرَب، إذا استغنى[١٣٧]، وهذا عندي ليس من الأَضْداد، لأنَّ ترب يخالف لفظ أَترب، فلا يكون تَرِب من الأَضْداد، لأنَّه لا يقع إلاَّ على معنى واحد. وكذلك أَترب"[١٣٨].

ومثله رفضه للتضاد المزعوم بين (ثلّ): هدم وأفسد، و(أثل): أصلح[١٣٩]، والتضاد بين (خذِمتْ) النعلُ: انقطعتْ عروتها، وأخذمتُها: أصلحتها[١٤٠]؛ حيث قرر في الموضعين أنهما عنده ليسا من الأضداد، وعلة ذلك الرفض عنده كما وضح هو؛ أن اللفظتين مختلفتان وليستا لفظة واحدة في الحقيقة؛ وهو عينه ما نراه في لفظة (صريخ)، كما وضح الدكتور جبل في تحليله لبنائها الصرفي، فاختلاف الدلالتين فيها لأنها في إحداهما من فعل مجرد، وفي الأخرى من مزيده بالهمزة "التي لم تدخل على الفعل الثلاثي اعتباطا في كلام العرب، وإلا لكان استعمالهم للثلاثي المجرد هو المعمول به في الضدين لو أرادوا ذلك، فالهمزة بدخولها على الفعل لا بد أن يكون لها دور كبير في تغيير

المعنى؛ إذا تكون للتعدية فيثبت بها المعنى لمن وقع عليه الفعل، فيكون في ظاهر معناه مخالفا لمعنى الفعل الثلاثي"[١٤١].

ومن ثم فإن رد الدكتور جبل لهذا التضاد يتفق مع الواقع اللغوي والصرفي من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى ينسجم مع ما ذهب إليه غيره من اللغويين والأضداديين الذين أخرجوا العوارض الصرفية من عداد الأضداد، وإن كان جلهم لا ينكرونها جملة كما الحال عنده.

ب- **(وَصِيّ):**

ذكرها أبو حاتم والصاغاني في أضدادهما[١٤٢]، **بمعنى الموصِي والموصَى**، وعلى هذا فاللفظة مشتركة في صيغتها الصرفية بين دلالة (اسم الفاعل) وهو ما تقدم ذكر احتمال صيغة (فعيل) له، ودلالة (اسم المفعول)، ومما يدل على احتمال (فعيل) لها قول ابن هشام: "وقد ينوب فعيل عن مفعول كـ (دهين) و(كحيل) و(جريح) و(طريح) ومرجعه إلى السماع، وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، نحو: قدر ورحم؛ لقولهم: قدير ورحيم"[١٤٣].

ويعلق الدكتور جبل على هذا التضاد بقوله: "وقد قالوا إن (الوَصِيّ) هو المُوصَي -اسما فاعل ومفعول، وإنها من الأضداد، وأساس ذلك أن صيغة (فعيل) تصلح لاسمي الفاعل والمفعول، فهو من سعة مجال الصيغة ولا تضاد في المعنى الأصلي للتركيب."[١٤٤]

فيرد ما قيل فيها من تضاد، راجعا إياه إلى دلالة الصيغة، وليست اللفظة في ذاتها موضوعة لمعنيين متضادين، ومن ثم فلا تضاد فيها حقيقة، وهو ما نرى معه اتفاقا من الأضداديين أنفسهم؛ فلم يذكر اللفظة في قوائم الأضداد غير أبي حاتم والصاغاني كما قدمنا.

٢- **اشتراك صيغة (فَعَل):**

ورد على صيغة (فَعَل) من جملة ما رده الدكتور جبل من الأضداد لفظة واحدة، هي: (جَلَل)؛ حيث أوردها بعض تراث الأضداد بمعنى: الصغير الهين، والكبير العظيم[١٤٥].

وكما كان الأمر في اللفظتين الواردتين على (فعيل)، كان أمر لفظة (جلل) التي جاءت على (فَعَل)؛ حيث رد الدكتور جبل للتضاد المقول فيها إلى اشتراك الصيغة الصرفية (فَعَل) بين دلالة الصفة المشبهة باسم الفاعل، ودلالة اسم المفعول، وليس في أصل وضع اللفظة، فيقول: "أما إطلاقهم الجَلَل -محركة- على الشيء العظيم، والصغير الهيّن؛ فقد جاء من الصيغة، مع ما في الأصل من تغطية وإمساك في الجوف، فالجَلَل تكون بصيغتها **صفة مشبهة باسم الفاعل**؛ كحَسَن، وبَطَل، وتدل على الشيء العظيم عِرَضًا أو سُمكًا في نفسه أو الذي يشمل شيئًا في جوفه ويغطيه، وتكون اسمًا دالًّا على المفعولية؛ كالحَصَد والنَفَض والحَفَر إلخ؛ أي المحصود والمنفوض والمحفور؛ فهي تدل على الشيء المشمول في الجوف المغطى؛ كالسمسم في قشره؛ ومن هنا جاء استعمال الكلمة بمعنى الصغير الهين. **وليس ذاك التضاد من أصل الوضع**".

أما دلالة (فَعَل) على الصفة المشبهة؛ فذكره سيبويه تحت باب (في الخصال التي تكون في الأشياء)، فقال: "وقالوا: حسَنٌ فبنوه على فَعَل، كما قالوا بطَلٌ، ورجلٌ قدَمٌ وامرأةٌ قدَمةٌ، يعني أن لها قدما في الخير، فلم يجيئوا به على مثال جريء وشجاع، وكميٍّ، وشديد."[١٤٦]

وأما دلالة (فَعَل) على اسم المفعول، فمثله ما ذكره ابن درستويه في قوله :"اللَّقَى: ما طُرح في الطريق منخرقة أو غيرها، مما لا يحتاج إليه. واللقى أيضا: المنبوذ من الولدان في الطريق... وإنما قيل للملقى: لقى؛ لأنه يلقاه كل من مر به"[١٤٧].

وذكر الفارابي في ديوان الأدب تحت باب (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين، ما يدل على إفادة الصيغة دلالة اسم المفعول، فيقول في (حَسَب): "وهو الحَسَبُ، يُقالُ: لِيَكُن عَمَلُك بحَسَبِ كَذا، أي: بقَدْرِه، وهو فَعَلٌ بمَعْنى مفعولٍ، كما يُقال: نَفَضٌ بمعنى مَنفوضٍ"[١٤٨]، وقال أيضا في الباب ذاته: " والحَلَب: اللَّبَنُ المَحْلوب"[١٤٩].

وعلى ضوء ما سبق من احتمال الصيغة للدلالتين، فإن توجيه لفظة (جَلَل) صرفيا إليهما أمر سائغ، وإذا كان ذلك كذلك؛ فإن دلالة الصيغة الصرفية هي التي تتغير، ومن ثم فهي التي توجه المعنى المحوري للفظة لأن يكون فاعلا محتويا لغيره (كبيرا) أو مفعولا محتوىً من غيره مشمولا به (هينا صغيرا)، أما الدلالة المعجمية للفظة أو المعنى المحوري فيها، فهو ثابت لا تضاد فيه، وما قيل فيها من تضاد إنما جاء من الصيغة، مع ما في الأصل من تغطية وإمساك في الجوف، **وليس ذاك من أصل الوضع**، كما ذكر د. جبل.

وهذا التوجيه الصرفي للقول بالتضاد في اللفظة من الدكتور جبل على غير ما ذهب إليه بعض اللغويين من تفسير للتضاد فيها بما سموه: تطور الدلالة وشمولية المدلول الأول؛ حيث يرون أن (جلل) حرف موضوع للغاية في الشيء، فيوصف به العظيم والحقير، ثم قام مقام الموصوف فكان ضدا، وأن اختصاص معناها في الصغر واليسر أقدم من اختصاصه، بالكبر والعظم، وعلى هذا يبدو أنها تطورت من الغاية في الشيء إلى الغاية في الصغر، فالشيء الصغير، ثم رجع إلى معنى الغاية في الشيء، وفي هذه المرة للغاية في الكبر، فالشيء الكبير.[١٥٠]

وهذا التعقيد في التطور المفترض في دلالة اللفظة؛ وافتراض سير هذا التطور بالتخصيص في اتجاهين متعاكسين، مرة تخصيص الغاية المطلقة بالغاية في الصغر، ثم تخصيص تال بالشيء الصغير نفسه، ثم يرتد مرة أخرى إلى تخصيص الغاية المطلقة بالغاية في الكبر ثم تخصيص ثان بالشيء الكبير نفسه؛ أقول كل هذا التعقيد في ذلك الافتراض يجعله تفسيرا غير مقبول لما قيل في اللفظة من تضاد قبولَ توجيه الدكتور جبل الصرفي للتضاد فيها؛ إذ يجيء هذا الثاني متسقا مع الواقع اللغوي؛ من حيث الوجود الحقيقي للدلالتين المحتملتين للصيغة الصرفية التي عليها اللفظة، ويؤيد ذلك الاستعمالُ العربي، كما أنه يتسق من ناحية أخرى مع ما ذكرته معاجم العربية من دلالات معجمية لمادة (ج ل ل) واستعمالاتها اللفظية؛ تدور في فلك العِظم وتغطية شيء لشيء[١٥١]، وهو ما جعل الدكتور جبل يقول بأن معناها المحوري هو "تغطية عظيمة؛ أي واسعة (يقصد بها الصون)"[١٥٢]؛ بينما ذلك التفسير بالتطور يبقى افتراضا لا يوجد ما يؤيده من استعمالات لغوية من ناحية، ويبعد بتعقيده البادي فيما قيل من تعاكس اتجاهيه؛ عن الواقعية من ناحية أخرى.

٣- اشتراك صيغة (أَفْعَلَ):

رد الدكتور جبل التضاد في ثلاثة ألفاظ إلى اشتراك صيغة (أفْعَلَ) بين دلالات صرفية مختلفة، واحتمالها أكثر من دلالة من تلك الدلالات في اللفظة الواحدة من تلك الألفاظ الثلاث، وهي:

أ- (أشكى): بمعنى: أتى ما يشكو منه الرجل، وبمعنى نزع عنه شكايته[١٥٣].

ب-(أطلب): بمعنى: عرّض الرجل للطلب، وبمعنى أعطاه ما يطلب فأزال عنه الطلب[١٥٤].

ج- (أقوى): ومنه (المقوي) بمعنى: الفقير، أو الذي لا زاد معه، وبمعنى: الذي قويت دوابه وكثر زاده[١٥٥].

والتضاد المقول في ثلاثة الألفاظ عند الدكتور جبل مرده إلى الصيغة الصرفية وما فيها من اشتراك يمكن أن ترد الدلالتان المتضادتان إليه، وهو ما سماه بـ (اتساع الصيغة الصرفية)، فيقول في (أشكى): "أشكاه: فعل به ما يُحوجه إلى الشكوى، فالهمزة للتعدية، وأشكاه: أعتبه وأزال عنه ما يشكيه، وحقيقته عندي قَبِل شكواه، أو اعترف بأنه صاحب حق في الشكوى، فهي من جعل الشيء ذا أصله، ويلزم ذلك أن يزيل عنه ما يشكو منه، وهذا تفسير ما قيل عن تضاد"[١٥٦].

فيرد المعنيين إلى اشتراك في الصيغة الصرفية، فـ (أشكى) عنده بصيغتها الصرفية (أفعل) توجه على دلالة التعدية، بما يعني حمل الشاكي على ما يجعله يشكو، وتوجه أيضا إلى دلالة جعل الشيء ذا نفسه -كما وضح في كلامه- أي الاعتراف بأن الشاكي صاحب حق في شكواه، ومن ثم فالأمر هو دلالات متعددة محتمَلة للصيغة الصرفية، ولا تضاد في أصل الوضع.

والملاحظ هنا هو أن الدكتور جبل جعل من (جعْلِ الشيء ذا أصله) الدلالة الأخرى المختلفة عن دلالة التعدية في لفظة (أشكى)، وليس دلالة السلب كما ذكر أغلب اللغويين[١٥٧]، وهو ما يتفق مع مذهبه في النفي المطلق للتضاد عن مثل هذه الألفاظ؛ حيث إن سلب الشيء مقابلا لإثباته لا ينهض بنفي التضاد تماما نهوضَ ما لو قيل باحتمال دلالة غير السلب مع دلالة التعدي، وهو ما صرح به بقوله عن صيغتي (تفعَّل) و(أَفْعَلَ): "جعلوا الصيغتين لمعنى السلب مثل: قَرَّدَ الجملَ، ومَرّض فلانًا، وشكا إليه فأشكاه، ولكن هذه كلها تُؤَوّل بمعنى المعالجة، فالذي يُقَرّدُ البعير يعالج قُرَاده؛ أي: يتعامل معه نزعًا، وكذلك الذي يُمرّض المريض يقاوم معه مرضه مساعدة، والذي يُشْكى إليه يَسْمَع الشكوى ويُقلُّها، وهكذا، وهذا أولى لأن استعمال اللفظ لضد معناه خروج عن الأصل"[١٥٨]، وكأن الدكتور جبل -في ذلك- لا يقبل بأن يُلمحُ التضاد حتى ولو على مستوى الدلالة الصرفية دون أصل وضع اللفظة.

وأما (أَطْلَبَ)، فيقول فيها: "وأطلَبَه: أعطاه طَلِبَتَه (إصحاب وتزويد)، وأطلبته: ألجأته إلى الطلب (تعدية)، فهذا النوع مما يُسَمَّى التضاد راجع إلى الصيغة؛ كأشكيته بالمعنيين، وليس في الأصل تضاد"[١٥٩].

ودلالة (الإصحاب والتزويد) في كلام الدكتور جبل هي ما عبر عنه اللغويون بدلالة (الإعانة)[١٦٠].

وأما (المُقْوِي) من الفعل (أَقوى)، فيرى في صيغته (أَفْعَلَ) دلالة الدخول في الشيء -كأنجد لمن دخل نجد- مع معنى: الفقر وقلة الزاد، ودلالة (الإصحاب) مع معنى: الذي قويت دوابه، ثم يعلق على ذلك الاشتراك في صيغة اللفظة وعلاقته بما قيل فيها من تضاد بقوله: "وإنما جاء التضاد من اتساع الصيغة ولا تضاد في الأصل"[١٦١].

وفي إثبات الدلالتين الصرفيتين المذكورتين لصيغة (أَفْعَلَ) في (أقوى)؛ اتفاق مع ما ذكره اللغويون فيها[١٦٢].

وعلى كل فالألفاظ الثلاثة عند الدكتور جبل لا تضاد فيها، وإذا كان ثم شيء من ذلك فإنما مرده إلى اتساع الصيغة، وليس إلى أصل وضع اللفظة كما ذكر، وهو في هذا الرأي يتفق مع من مر ذكرهم من القائلين بضرورة إخراج هذا النوع من الألفاظ من دائرة التضاد.

٤- اشتراك صيغة (فَعَّلَ):

كما كان الحال في اشتراك (أَفْعَلَ) -المزيدة بالهمزة- رد الدكتور جبل التضاد إلى اشتراك صيغة (فَعَّلَ) المزيدة بالتضعيف، وقد جاء ذلك عنده في لفظتين هما:

أ- **(طَفَّفَ):** بمعنى الوفاء والنقص.

ويرد الدكتور جبل ذلك التضاد المظنون في اللفظة إلى اشتراك الصيغة فيقول: "وصيغة (فعّل) بتضعيف العين تستعمل للتزويد مثل سَبَّقَ: وضع سَبَقًا، وشَجَّر الأرض، وبطَّنْت الثوبَ وجَلَّدْتُ الكتاب، وتستعمل لمعالجة الشيء معالجة قد تؤدي إلى إزالته مثل قَرَّدت البعيرَ وقَذَّيْت عَيْنه وقَشَّرْت الثَّمَرة، وعبارة الآية تشمل المعنيين[١٦٣]، وتبين أنهما مقصودان بما بعدها، ولا تضاد في معنى التركيب"[١٦٤].

ويؤكد مذهبَ الدكتور جبل في اللفظة أنه لم ترد إشارة إلى ذلك التضاد في (طفَّف) في أي من كتب الأضداد، ولا في معاجم اللغة غير ما أورده ابن الأثير من عبارة مختصرة، قال فيها: "التَّطْفِيف يَكُون بِمَعْنَى الوفاءِ

وَالنَّقْصِ"[١٦٥]، وردَّدها من بعده ابن منظور[١٦٦]، والزَّبيدي[١٦٧]، وهذه الندرة في الإشارة إلى التضاد في اللفظة هي ما جعلت المستشرق (رينهارت دوزي) يقرر أن (التطفيف) بمعنى الزيادة "لا يعرفه كثير من علماء اللغة العرب"[١٦٨].

ولعل نصَّ بعضِ تراث اللحن على أن (طفَّف) بمعنى (الزيادة والوفاء) من لحن العوام وأغلاطهم؛ يفسر لنا عدم ذكر المتقدمين تلك الدلالة (الزيادة والوفاء)، وعدم الإشارة إلى أن الفعل من الأضداد، إلا عند ابن الأثير المتوفى(٦٠٦هـ)، فقد ذكر ابن مكي الصقلي المتوفى (٥٠١هـ) تحت باب ما وضعوه غير موضعه أن "التطفيف، هو عندهم التوفية والزيادة، لا يعرفون فيه غير ذلك، ويقولون: إناء مطفف، أي ملآن، حتى فاض أو كاد، وليس كذلك، وإنما التطفيف: النقصان"[١٦٩]، وذكر مثله الصفدي في تصحيح التصحيف وتحرير التحريف[١٧٠].

فلعل شيوع ذلك اللحن في دلالة الفعل على ألسن العوام في ذلك الزمن، هو ما جعل ابن الأثير وهم في إثباته، ونقله عنه ابن منظور والزبيدي، غير أن هذا كله يؤكد كما أسلفنا مذهب الدكتور جبل في أنه لا تضاد في اللفظة، وإن كان منطلقه في إنكار التضاد فيها مبنيا على توجيه احتمالها للدلالتين –الزيادة والنقصان- إلى ما في صيغتها الصرفية من اشتراك.

ب- **(فَزَّعَ)**: ذكرت الأضداد أن المفزّع: بمعنى الجبان، أو الذي جُلِي عن قلبه الخوف[١٧١].

ومثلما كان الأمر في (طفَّف) كان في (فزَّع)، فقد رد الدكتور جبل التضاد في اللفظة إلى اشتراك صيغة أفعل في إفادتها دلالتي التعدية ومعالجة الشيء، فيقول: "قالوا : فَزِعَ إليه فَفزَّعَه؛ أي كَشَف عنه الخوف، وكذا قالوا: أَفْزَعه: أغَاثه، جعلوا الصيغتين لمعنى السلب مثل قَرَّدَ الجملَ ومَرَّض فلانًا ... ولكن هذه كلها تُؤَوّل بمعنى المعالجة: فالذي يُقَرّدُ البعير يعالج قُرَاده أي، يتعامل معه نزعًا، .. وهكذا، وهذا أولى لأن استعمال اللفظ لضد معناه خروج عن الأصل"[١٧٢].

ورد التضاد في (فزَّع) إلى اشتراك الصيغة وليس إلى اللفظة في أصل وضعها؛ أمر أشار إليه بعض الأضدادين أنفسهم، فلا فرق بين عبارتي أبي حاتم السجستاني: "والمَفَزَّع الذي جُلِي عن قلبه"[١٧٣]، وأبي الطيب اللغوي في تفسيره تضاد (مفزَّع): "ويقال فزَّعت عن الشيء كشفت عنه، وهو من هذا إن شاء الله" [١٧٤]، وبين عبارة الدكتور جبل: "هذه كلها تُؤَوّل بمعنى المعالجة".

وإلى هذا الاشتراك المحتمل في صيغة (فعَّل) وأثره في إبهام التضاد في بعض الألفاظ؛ أشار الدكتور محمد حسين آل ياسين بقوله: "ربما اجتمعت في (فعَّل) صيغتان لبستا لبوسا صوتيا متشابها، فظن أن فيها تضادا معينا"[١٧٥]، وهو ما يتوافق مع مذهب الدكتور جبل في نفي التضاد عن اللفظة وما شابهها من ألفاظ.

ثانيا: توجيه المعنيين المقول بتضادهما في اللفظة إلى دلالة صرفية واحدة تشملهما:

إذا كان ما مضى من توجيه صرفي للتضاد يسير في اتجاه رد المعنيين المتضادين إلى اشتراك الصيغة الصرفية الواحدة بين دلالات مختلفة، يمكن حمل تلك المعاني المقول بتضادها عليها، ومن ثم ينفى التضاد عن الألفاظ أو بالأحرى عن أصل وضع الألفاظ؛ فإن هذا الأمر هنا على عكس من ذلك؛ حيث يوجه الدكتور جبل المعنيين المقول بتضادهما في اللفظة هذه المرة بردهما معا إلى دلالة صرفية واحدة يمكن أن تشملهما معا، فيكونا في الحقيقة معنى واحدا لدلالة صرفية واحدة، ومن ثم ينتفي التضاد عن اللفظة، وهذه الآلية في توجيه التضاد برده إلى الصيغة الصرفية جاءت عند الدكتور جبل في صيغة (أَفْعَلَ) وفي لفظة واحدة هي: **(أَشْرَبَ)**، ولم تذكرها كتب الأضداد؛ غير أن بعض المعاجم أشارت إلى أنها من الأضداد ففي القاموس المحيط: "وأَشْرَبَ: سَقَى، وعَطِشَ، ورَوِيَتْ إبِلُهُ، وعَطِشَتْ، ضِدٌّ"[١٧٦].

وقد دفع الدكتور جبل ذلك التضاد في اللفظة برد دلالة صيغتها الصرفية (أَفعَلَ) إلى دلالة الحيونة، فقال بعد ذكر ما روي فيها من تضاد: "الصيغة لحيونة المعنى الأصلي ولا تضاد"(١٧٧).

ودلالة (أَفعل) الحيونة مثل لها سيبويه بقوله: "وتقول: أصبحنا وأمسينا وأسحرنا وأفجرنا، وذلك إذا صرت في حين صبحٍ ومساءٍ وسحرٍ"(١٧٨)، وزاد ابن قتيبة إيضاحا بباب سماه: (أَفْعَلَ الشيء حان منه ذلك)، ذكر فيه العديد من الأفعال التي أفادت فيها (أفعل) الحيونة، فقال: "أَرْكَبَ المهرُ: حان أن يُركب، وأَحْصَدَ الزرعُ: حان أن يُحصد، وأَقْطَفَ الكرمُ: حان أنْ يُقطف، وكذلك يقال: أَقْطَفَ القوم: حان أن يقطِفوا كرومهم، وأَجَزّوا، وأجَدُّوا، وأغَلُّوا كذلك، وأَنْتَجَت الخيل: حان نتاجها، وأَفْصَحَ النِّصارى: حان فصحهم، وأَشْهَرَ القوم: أتى عليهم شهرٌ، و أحَال القوم: أتى عليهم حول"(١٧٩)، ومن ثم فدلالة الحيونة لصيغة (أَفْعَلَ) دلالة ثابتة بالاستخدام العربي.

أما تخريج التضاد في لفظة (أَشْرَبَ) عليها، من خلال رد المعنيين المقول بتضادهما إلى تلك الدلالة، فيكونا في حقيقتهما معنى واحدا -هو حيونة وقت الشرب بغض النظر عما يمكن أن يكون في ذلك الوقت من عطش أو ارتواء- وليس اثنين متضادين كما ظُن فيهما؛ فأمر قال به قدامى اللغويين كالأزهري، الذي أوَّل ذلك التضاد بقول: "قد شَرِبَتْ إِبِلُهُ، وَرجل مُشْرِبٌ: حَان لإِبله أنْ تَشْرَب"(١٨٠).

ويؤكد ما ذهب إليه الدكتور جبل بإنكار التضاد في لفظة (أشرب) وواقعية ما أوله به؛ عدم ذكر الأضدادين لها في تراثهم، حتى من ذكرها من أصحاب المعاجم لم يجزم بأنها من الأضداد إلا صاحب القاموس كما سلف.

ومن جملة ما مضى يتضح أن ما رده الدكتور جبل من تضاد بناء على توجيه الصيغة الصرفية للفظة المقول فيها بالتضاد يتفق مع واقع اللغة من ناحية، ومن ناحية أخرى مع رأي أغلب دارسي ظاهرة التضاد في العربية؛ القائل بضرورة إخراج المعاني الناتجة عن التباسات الصيغة الصرفية من دائرة الأضداد.

المبحث الثالث: التشكيك فيما يُستشهد به على أن في اللفظة تضادًّا

رأينا فيما مضى إنكار الدكتور جبل للتضاد من خلال ما يمكن أن نسميه التوجيه الدلالي، للفظ المقول بضديته، وذلك برد المعنيين المتضادين عند الأضداديين إلى معنى محوري واحد يشملهما، أو من خلال التوجيه الصرفي، وذلك بردّ التضاد إلى الصيغة الصرفية، وليس إلى أصل وضع اللفظة، وفي الحالتين كان يوجد استعمالات لغوية فصيحة للألفاظ، حملها بعض اللغويين على معان متضادة، فاحتاجت إلى التوجيه لإثبات عدم ضديتها.

أما هذا المبحث فيعالج عددا من الألفاظ اعتمد الدكتور جبل في رده لما قيل من تضادها على التشكيك في وجود استعمال لغوي فصيح يمكن القول بناء عليه بأن فيها تضادا.

وقد أشار غير واحد من المُسلِّمين بوجود الأضداد ظاهرةً في العربية إلى ضرورة إخراج ما هذه صفته من ألفاظ قيل بتضادها من عداد الأضداد، فلم يَعُدَّ الدكتور رمضان عبد التواب من الأضداد "ما ترك اللغويون العرب الاستشهاد على أحد معنييه؛ لأنه لم يثبت في كلام العرب أنه استعمل بهذا المعنى"(١٨١).

ويمكن أن يعد من ذلك النوع من الألفاظ؛ ما قيل بأنه من الأضداد بناء على استعمال وقع فيه تصحيف أو تحريف، مع "ما رافق ذلك من رغبة في الجمع والاستزادة التي تشجع المعنيين على الإعراض عن تصحيح الأخطاء والتنبيه على التصحيف إلا في القليل النادر؛ بحيث تجمعت من كل هذا مادة ليست بالقليلة من مواد الأضداد، يمكن ردها بسهولة إلى أصولها والمنشأ الأول، بشيء من الدقة والتثبيت"(١٨٢).

وقد التفت الدكتور جبل -كما ذكرنا- إلى أن هناك بعض الألفاظ يعوز القول بتضادها الدليل من الاستعمال العربي الفصيح، ومن ثم لم تكن حاجة إلى توجيه التضاد فيها لرده بقدر ما كانت الحاجة إلى التثبت من صحة ما ورد من استعمال لغوي لها جعل من قال بضديتها يقول بذلك، أو يكون للشاهد المحتج به على ضدية اللفظة توجيه

يصرفه عن أن يكون شاهدا لذلك، ومن ثَم يزول ما يرى فيه من حجة على ضدية اللفظة، وعالج الدكتور جبل التضاد بتلك الآلية ورده في لفظتين بيانهما ما يلي:

أ- (أَسَرَّ):

ذكرها الأضداديون بمعنى: أخفوا وأعلنوا[١٨٣]، والإشكال في معنى (أعلنوا)، الذي استشهدوا عليه ببيت نسبوه للفرزدق: [الطويل]

فلما رأى الحجاجَ جَرَّدَ سيفَه أسرَّ الحروريُّ الذي كان أضمرا[١٨٤]

وكان هذا البيت -شاهدا على معنى الإظهار والإعلان في (أسر)- مثار تشكيك عند كثير من اللغويين، فنقل الأزهري عن شَمِر نكرانه أن يكون البيت للفرزدق[١٨٥]، وأما أبو حاتم السجستاني، فلم يكتف بالتشكيك في نسبة البيت للفرزدق، ووضع له احتمال رواية أخرى، وحتى إذا صحت نسبته بروايته المذكورة فلا تعويل عليه عنده متهما الفرزدق بالتخليط، قائلا: "ولا أثق أيضا بقول الفرزدق في القرآن[١٨٦]، ولا أدري لعله قاله: (الذي كان أظهرا)، أي كتم ما كان عليه، والفرزدق كثير التخليط في شعره، وليس في قول نظيريه جرير والأخطل شيء من ذلك فلا أثق به في القرآن"[١٨٧].

وأما الاستشهاد بقوله تعالى: وَأَسَرُّواْ النَّدَامَةَ على معنى (أظهروا)؛ فليس في الآية ما يوجب توجيه المعنى إليه، اللهم إلا الاستشهاد على احتماله ببيت الفرزدق، وهذا قد تقدم فيه ما تقدم، وقد ذكر الأزهري عن شمِر، أن القول بمعنى أظهروا في الآية لم يقله غير أبي عبيدة، ولم يسمعه عن أحد غيره[١٨٨]، ويؤكد ذلك ابن عطية بقوله: " ولم يثبت قط في لغة أن أسر من الأضداد"[١٨٩]، ويؤكد الواحدي أن القول بمعنى الإخفاء فيها "قول عامة المفسرين وأهل التأويل"[١٩٠].

والذي يهمنا هنا توظيف الدكتور جبل لهذا التشكيك فيما يمكن أن يُستَدلَّ به على أن اللفظة من الأضداد في رد التضاد ونفيه عنها، فقال: "وفيما عدا بيت الفرزدق الذي بيَّن شَمِر زَيْفَه؛ لم يرد ما يستلزم تفسير الإسرار بالإعلان"[١٩١]، فجاء نفيه التضاد هذه المرة مبنيا -في المقام الأول- على انعدام الشاهد له.

ب – (غابر):

ذكرها الأضداديون بمعنى الباقي وبمعنى الماضي[١٩٢]، ونصوا على أن معنى الباقي فيها هو الأعرف والأكثر، واستشهدوا على معنى الباقي بشواهد عدة، غير أن شواهدهم على الماضي جاءت نزيرة غير واضحة، ومن مثال ذلك ما نسبه أبو الطيب من قول إلى العجاج العجلي قائلا: "وقال في اللغتين جميعا الأغلب العجلي: [الرجز]

أغابران نحن في الغبار

أم غابران نحن في الغبار

يريد أذاهبان نحن فيما ذهب أم باقيان فيمن بقي"[١٩٣].

وقد لفت محقق أضداد أبي الطيب إلى خطأ أبي الطيب في نسبة الرجز من ناحية؛ فهو للعجاج بن رؤبة[١٩٤]، وليس للأغلب العجلي، ولفت من ناحية أخرى إلى ما وقع في البيتين من تصحيف في رواية أبي الطيب لهما؛ حيث إن أولهما في ديوان صاحبهما، وعند كل من رواهما من الأضداديين وغيرهم: (أعابران نحن في الغُبَّار) بالعين المهملة في الكلمتين.

أما الدكتور جبل فوقف عند ما استشهد به الزمخشري من بيت المخبل السعدي: [الطويل]

فأنزلهم دار الضّياع فأصبحوا على مقعد من موطن العزّ أغبرا[١٩٥]

على أن قولهم (عز أغبر) بمعنى (ذهب ودرس)[١٩٦]، ما يمكن أن يكون دليلا على أن في لفظة (غابر) تضادا؛ فوصف الدكتور جبل ذلك الاستشهاد بأنه "غير قطعي الدلالة على المُضِيّ، إذ يمكن أن يفسّر (الأغبر) بالمغطى بالغبار حقيقة أو كناية عن الدروس، ولا تضاد"[١٩٧].

وهذا الذي قال به الدكتور جبل في لفظة (أغبر) في البيت وحملها على أنه وصف من الغبار؛ ما هو إلا رد للشاهد على أن اللفظة من الأضداد عند من قال بذلك، ومن ثم فلا تضاد فيها كما ذكر، ويؤكد مذهب الدكتور جبل في ذلك ما ذهب إليه الدكتور محمد حسين آل ياسين من أن غابر ليست إلا بمعنى (باق)، وأن استعمالها بمعنى الماضي قد يكون بسبب تصحيف أعجم العين في (عابر) التي مرَّتْ في بيت العجّاج[١٩٨].

المبحث الرابع: بيان التكلف في تلمس علاقة التضاد في اللفظة

كان لمبالغة بعض الأضداديين في إثبات التضاد أثره البين في تضخم تراثهم فيها بغير داع، "ففي كتب الأضداد ألفاظ كثيرة لا يمكن أن يفسر وجودها في هذه الكتب بغير تعسف مؤلفيها، وتكلفهم في إخضاعها للفكرة ومع ذلك فهي غير خاضعة لها بما أوردوه من معان"[١٩٩].

وقد التفت الدكتور جبل إلى ذلك التكلف والتعسف في تلمس التضاد في بعض الألفاظ، دون أن يكون هناك دليل لغوي عليه يمكن مناقشته، واتخذ من بيان ذلك التعسف وإبرازه في القول بتضاد بعض الألفاظ أداة لنفي التضاد عنها، وهو ما يتجلى في معالجته للفظتي (ضد)، و(مفروح)، وهو ما نبينه فيما يلي:

أ - (ضِدٌّ): بمعنى المثل والمضاد.

أورد قطرب في أضداده في عبارة مختصرة: "ويقال: هذا ضده أي: مثله، والضد: المضاد"[٢٠٠]، وتبعه في ذلك بعض من أصحاب المعاجم اللغوية[٢٠١]؛ دون ذكر ما يؤيد ذلك من استخدام عربي فصيح، ويعلق الدكتور جبل على ذلك القول بالتضاد في اللفظة بقوله: "أما ما قالوه: (الضد: المثل)؛ فليس يثْبت، ولعلهم أخذوه من المناظرة والمقابلة بينهما، ومثل هذه المناظرة لا تقتضي مماثلة أو موادّة، فلا تضاد"[٢٠٢].

فعبارته :"ومثل هذه المناظرة لا تقتضي مماثلة أو موادّة" عبارة واضحة الإشارة إلى تكلف قطرب ومن تبعه وتعسفهم في قولهم بتضاد اللفظة، والحقيقة أنها لا تضاد فيها.

ولم يكن الدكتور جبل وحده من أشار إلى ذلك التكلف والتعسف، بل إن من الأضداديين أنفسهم من لم يقبل قول قطرب فيها، كابن الأنباري الذي عده "قولا شاذّا لا يُعوَّل عليه؛ لأنَّ المعروف من كلام العرب: العقلُ ضدّ الحمق، والإيمان ضدّ الكفر، والَّذي ادَّعى من موافقة الضِّدّ للمثْل لم يُقِمْ عَليه دليلاً تصحُّ به حجَّته"[٢٠٣].

ب- (المفروح): بمعنى المسرور، وبمعنى المثقل بالدَّين[٢٠٤]، أو المثقل بالحقوق[٢٠٥].

ويؤكد الدكتور جبل تعسفهم في القول بذلك التضاد من خلال تفسيره له بقولهم: "وقد عبروا عن (الفقير) الذي لا مال له بـ (المَفْروح)، وهذا من المعنى الأصلي؛ لأنه خالي الحوزة، ثم عبروا بالمفروح عن الذي أثقله الدين، والذي أثقله العيال وإن لم يكن مدينًا، وهذا كاللازم لمن لا مال له، ثم حاولوا جر هذا المعنى ليؤدي معنى الغَمّ فقالوا: (والمثقل بالحقوق مغموم مكروب إلى أن يخرج عنها)، وذلك لتصبح اللفظة من الأضداد، لكنها ليست كذلك؛ لأن المثقل بالحقوق تعميم للمثقل بالديون، وكم من مثقل بهما لا يبالي"[٢٠٦].

وعبارة (ثم حاولوا جرَّ ... وذلك لتصبح اللفظة من الأضداد) في كلام الدكتور جبل عبارة واضحة في دلالته على قصده إظهار تكلفهم وتعسفهم في إثباتهم التضاد في اللفظة، ولكنها ليست كذلك في حقيقته كما يرى.

ومما سلف يتضح كيف وظَّف الدكتور جبل ما كان من بعض الأضداديين من تعسف وتكلف في إثبات ضدية بعض الألفاظ؛ ليكون دليلا له على نفي ذلك التضاد لا دليلا على إثباته كما رام فاعلوه.

خاتمــة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، يمكن صوغها فيما يلي:

١- كان الدكتور جبل من الرافضين لفكرة الأضداد في العربية، وذكر ذلك الموقف صراحة، في أكثر من موضع من منجزه اللغوي.

٢- دعم الدكتور جبل رأيه المنكر للتضاد بتناوله التحليلي لعدد من الألفاظ التي قيل فيها بأنها من الأضداد، أثبت من خلال ذلك أنه لا تضاد في تلك الألفاظ.

٣- بلغ ما عالجه الدكتور جبل من ألفاظ خمسا وثلاثين لفظا، كان أغلبها مما ذكره أصحاب كتب الأضداد في تراثهم، وكان بقيتها مما ذكر ضديته غيرهم كأصحاب المعاجم.

٤- كانت آراء الدكتور جبل في الأضداد متفقة مع أكثر اللغويين القدماء والمحدثين من حيث أنه لا تضاد في الألفاظ في أصل وضعها، ولكنه اختلف مع غالبيتهم في رفضه لأن يكون في الألفاظ تضاد ناشئ بعد وضعها الأصلي، ومن ثم اجتهد – رحمه الله- في نفي التضاد عن جملة من الألفاظ التي قيل بأنها صار لها في استعمالاتها اللغوية معان متضادة.

٥- اعتمد الدكتور جبل في رده للتضاد -من خلال ما استقرأته الدراسة لجملة ما قال في تلك المسألة- أربع آليات، كانت أهمها: رد المعنيين المتضادين إلى المعنى المحوري لأصل اللفظة، وثانيتها: رد التضاد إلى الصيغة الصرفية وليس إلى اللفظة في ذاتها، والثالثة: التشكيك فيما أُورِد من شواهد على استعمال اللفظة بمعنيين متضادين، ورابعتها: بيان التكلف في تلمس علاقة تضاد في الاستعمالات المختلفة للفظة.

٦- لم تكن آراء الدكتور جبل واستدلالاته على نفي التضاد عما تناوله بالتحليل من ألفاظ؛ غريبة عن واقع اللغة وطبيعة استعمالها، وكذلك لم تكن غريبة عن آراء غيره من اللغويين الذين تناولوا مسألة الأضداد بالدرس والتحليل.

٧- تركزت آراء الدكتور جبل في مسألة الأضداد في كتابه (المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم)، وليس في ذلك عجب؛ إذ كان هذا المعجم نتاج خبرة الشيخ اللغوية، وخلاصتها.

وبعد؛ فكانت هذه أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة؛ وأسأل الله العظيم أن يتقبل ذلك العمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

١- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
٢- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.
٣- أساس البلاغة، دار صادر، ط١، ١٩٧٩م.
٤- اشتقاق أسماء الله الحسنى، لابن إسحق الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ط٢، بيروت، ١٩٨٦م.
٥- الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق، أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م.
٦- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٧- الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، ، ط١، بغداد، ١٩٧٤م.
٨- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: د. عزة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م.
٩- الأضداد، لابن السكيت، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة في كتب في الأضداد، المطبوعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م.
١٠- الأضداد، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة في كتب في الأضداد، المطبوعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م.
١١- الأضداد، لقطرب، تحقيق: د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤م.
١٢- الأضداد، للأصمعي، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة في كتب في الأضداد، المطبوعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م.
١٣- الأضداد، للدكتور منصور فهمي، بحث منشور مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، العدد الثاني، القاهرة، ١٩٣٥م.
١٤- الأضداد، محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
١٥- الأضداد، لمحمد بن عبد الله التوّزي، تحقيق محمد حسين آل ياسين، ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٦م.
١٦- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق : د. زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
١٧- الأمالي، لأبي علي القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.
١٨- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية ٢٠٠٤م.
١٩- أوضح المسالك على ألفية بن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، سلسلة التراث العربي (٤٠مجلدًا) صدرت تباعًا عن وزارة الإعلام بالكويت ١٩٦٥ _ ٢٠٠١ م .
٢١- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
٢٢- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
٢٣- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م.
٢٤- تعدد المعنى في النص القرآني؛ إيهاب سعيد النجمي، دار زهراء الشرق، ط١، ٢٠١٦م.
٢٥- تفسير الوسيط للواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. أحمد محمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٦- تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، تحقيق: د. محمد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩-٢٠٠٠م.
٢٧- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.

٢٨- تهذيب اللغة للأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،١٩٦٤م.
٢٩- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق د: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
٣٠- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
٣١- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، القاهرة.
٣٢- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، بيروت، ١٩٧٠م.
٣٣- الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، د. عبد الكريم محمد حسن جبل مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، ع ٢٢، الجزء الثاني المنصورة، مصر.
٣٤- ديوان الأعشى ميون بن قيس، تحقيق: د محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ط١، ٢٠١٠م.
٣٥- ديوان العجاج، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م.
٣٦- ذيل كتاب الأضداد للحسن بن محمد الصاغاني، نشره أوغست هفنر، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد.
٣٧- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، القاهرة.
٣٨- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م.
٣٩- شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، لأبي منصور الجواليقي، نشر مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي بيروت.
٤٠- شرح التسهيل لابن مالك، لمحمد بن عبد الله، بن مالك الطائي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.
٤١- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.
٤٢- شعر عبد الله بن همام السلولي، جمع وتحقيق: وليد محمد السراقبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦م
٤٣- شعر عمرو بن معديكرب جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
٤٤- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر بيروت ط١، ١٩٩٩م
٤٥- الصاحبي، لابن فارس اللغوي، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
٤٦- الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٩٨٧م.
٤٧- علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، د محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، ط٣، القاهرة ٢٠١٢م.
٤٨- عناية أحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة بالدلالة المحورية، د. عبد الكاظم الياسري، وحيدر جبار عيدان، مجلة آداب الكوفة العدد الثاني، العراق، ٢٠٠٨م.
٤٩- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٥٠- غريب الحديث، للحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١، ١٤٠٥هـ
٥١- غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
٥٢- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
٥٣- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.
٥٤- فقه اللغة للثعالبي، تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٥٥- القاموس المحيط للفيروزابادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥م.
٥٦- الكتاب، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
٥٧- لسان العرب، لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ
٥٨- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ط٢، ١٩٧٩م.
٥٩- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١هـ
٦٠- المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ
٦١- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٦٢- المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، صنعة حاتم الضامن، مجلة المورد، مج٢/ع١، ١٩٧٣م.
٦٣- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، وآخرين، القاهرة،١٩٥٨م.
٦٤- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة ط١، القاهرة.
٦٥- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.
٦٦- معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحق الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهر.
٦٧- معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٨م.
٦٨- المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب ط٢، ٢٠٠٩م. القاهرة.
٦٩- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٧٠- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ
٧١- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٧٢- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
٧٣- من علماء الازهر الشريف في العصر الحديث: الدكتور محمد حسن جبل، و دوره في تأصيل و تطوير علوم أصول اللغة، للدكتور: رجب أحمد عبد الحميد عودة، وهو بحث منشور، ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث - دور الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية وآدابها والفكر الاسلامي – كلية اللغة العربية بالزقازيق - جامعة الأزهر – مصر، عام ٢٠١٢م.
٧٤- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: د. محمود الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
٧٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الهوامش والإحالات:

(١) رجعت في ترجمة الدكتور جبل -رحمه الله على- إلى الأستاذ الدكتور عبد الكريم محمد جبل رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة طنطا، وهو نجل الدكتور محمد حسن جبل، وكذلك بحث بعنوان: "من علماء الازهر الشريف في العصر الحديث: الدكتور محمد حسن جبل ، و دوره في تأصيل و تطوير علوم أصول اللغة"، للدكتور: رجب أحمد عبد الحميد عودة، وهو بحث منشور، ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث - دور الأزهر في النهوض بعلوم اللغة العربية وآدابها والفكر الإسلامي – كلية اللغة العربية بالزقازيق - جامعة الأزهر – مصر، عام ٢٠١٢م.

(٢) يُنظر: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد حسن جبل، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م: ٩/١، وكذلك: من علماء الأزهر الشريف في العصر الحديث: الدكتور محمد حسن جبل، ودوره في تأصيل و تطوير علوم أصول اللغة: ٢٤٧٩/٣.

(٣) الكتاب، سيبويه ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م: ٢٤/١

(٤) المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: جاد المولى وأبي الفضل إبراهيم، والبجاوي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة: ١/ ٣٨٧.

(٥) انظر: تعدد المعنى في النص القرآني؛ إيهاب سعيد النجعي، دار زهراء الشرق، ط١، ٢٠١٦م: ص ١٩٦.

(٦) ينظر في ذلك: المزهر: ٣٨٧/١، وما بعدها، والأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٤م: ٢٤٣ وما بعدها، وفصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ١٩٩٩م: ٣٣٦، وما بعدها، ودراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ، بيروت، ١٩٧٠م: ٣٠٩، وما بعدها.

(٧) المعجم الاشتقاقي المؤصل، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب : ١٦٧٠/٣.

(٨) المعجم الاشتقاقي المؤصل، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب : ١٣٧٧/٣.

(٩) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٣٧٧/٣.

(١٠) الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، د. عبد الكريم محمد حسن جبل مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة ع ٢٢، الجزء الثاني المنصورة، مصر، ص١٩٣.

(١١) المعنى اللغوي، دراسة عربية مؤصلة نظريا وتطبيقيا، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب ط٢، ٢٠٠٩م. القاهرة، ص ١٨٩.

(١٢) الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي، ص ١٩٣، وللاستعمالات اللغوية للجذر (ص ل ت) ينظر: لسان العرب لابن منظور، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، (ص ل ت): ٥٣/٢.

(١٣) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ط٢، ١٩٨٦م، بيروت: صـ٦١.

(١٤) الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، القاهرة ١٣٦/٢، ويُنظر في انطباق تعريف ابن جني للاشتقاق الصغير على المعنى المحوري: الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي ٢٠٥.

(١٥) الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي:١٩١، وانظر أيضا: عناية أحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة بالدلالة المحورية، د. عبد الكاظم الياسري، وحيدر جبار عيدان، مجلة آداب الكوفة، العدد الثاني، ٢٠٠٨، العراق، صـ ١١.

(١٦) لنماذج لذلك انظر مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩، مادة (أ ل ل): ١٨/١، ومادة (أ ب ل) ٣٩/١، و (أ ث ر) ٥٣/١، و(أ ص ل) ١٠٩/١، وغيرها كثير.

(١٧) فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ٢٩٦.

(١٨) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح : ١٧٦.

(١٩) مقاييس اللغة (روض): ٤٥٩/٢.

(٢٠) مقاييس اللغة (ظفر): ٤٦٥/٣.

(٢١) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم: ١٢/١، وينظر كذلك: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا، د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، ط٣، القاهرة ٢٠١٢م: صـ٢١١، وما بعدها.

(٢٢) لهذا الإحصاء ونتائجه التي يفضي إليها ينظر: علم الاشتقاق نظريا وتطبيقيا: ٢١٩، والدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة لابن فارس اللغوي:٢٣٣، وما بعدها.

(٢٣) المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم ١٢/١.

(٢٤) شرح أدب الكاتب، لأبي منصور الجواليقي، نشر مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي بيروت، صـ١٨٢.

(٢٥) الأمالي، لأبي علي القالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م: ٢٩٦/٢، وانظر أيضا: المزهر: ٣٩٧/١، وفصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب: ٣٣٨.

(٢٦) الأمالي، لأبي علي القالي: ٣٥٢/٢، وانظر أيضا المزهر: ٣٩٧/١، وفصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب: ٣٣٨.

(٢٧) انظر رأي رد سلوب في: الأضداد، للدكتور منصور فهمي، بحث منشور مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، العدد الثاني، القاهرة، ١٩٣٥م: صـ ٢٣٤.

(٢٨) الأضداد لمحمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٨٧م، صـ٦٣، وانظر: الأضداد لقطرب، تحقيق: د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٤، صـ٩٢، الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي في كلام العرب، تحقيق: د. عزة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م: صـ ٥٣، والأضداد، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة في كتب في الأضداد، المطبوعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢، صـ١٠٣.

(٢٩) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (ب س ل): ٢٦٤/٦.

(٣٠) جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق د: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م، (ب س ل): ٣٣٩/١، وانظر أيضا: تهذيب اللغة للأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،١٩٦٤م، (ب س ل): ٤٤٠/١٢، والصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت ١٩٨٧، (ب س ل) ١٦٣٤/٤.

(٣١) الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب اللغوي:٥٣

(٣٢) لم يعرف عن الفراء إنكاره للأضداد، وإنما ذِكرُه هنا لقَصْرِه دلالة اللفظة المعروضة (بسل على الحرام دون الحلال.

(٣٣) سورة الأنعام: ٧٠/٦.

(٣٤) معاني القرآن لأبي زكريا الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، القاهرة: ٣٣٩/١.

(٣٥) معروف عن أبي هلال العسكري موقفه من المشترك وإنكاره له، وهو ما يقضي بإنكاره تبعا للأضداد.

(٣٦) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة: صـ١٠٨.

(٣٧) المعجم الاشتقاقي المؤصل:١٢٢/١.

(٣٨) صدر بيت، عجزه: (وجاراتُنا حِلٌّ لكمْ وَحليلُها)، انظر: ديوان الأعشى ميمون بن قيس، تحقيق: د محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، ط١، ٢٠١٠م: ١٧/٢، وهو من شواهد الأضداديين على دلالة (الحرام) في لفظة (بسل)، انظر: الأضداد لابن الأنباري:٦٣، وأضداد أبي الطيب: ٥٤.

(٣٩) عجز بيتٍ صدْره: (أَيَثْبُتُ ما قُلْتُم وَتُلْغى زِيادَتي)، وهو لـ: عبد الله بن همام السلولي في مجموع شعره، جمع وتحقيق: وليد محمد السراقبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦م، صـ٩٣، برواية (أسيغت) بدلا من (أحلت)، وهو من شواهد الأضدادين على دلالة (الحلال) في لفظة (بسل)، انظر: الأضداد لأبي حاتم السجستاني: ١٠٤، والأضداد لابن الأنباري:٦٣، وأضداد أبي الطيب:٥٣.

(٤٠) المعجم الاشتقاقي المؤصل:١/١٢٣.

(٤١) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م ، (ب س ل):١/٢٤٨.

(٤٢) سورة الأنعام: ٦/٧٠

(٤٣) سورة المدثر:٧٤/٣٨

(٤٤) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ: ١٢٣.

(٤٥) لحمل لفظة (بسل) على دلالة (الرهن)، أو رَجْعِ دلالة (الحرام) فيها إلى دلالة (الرهن) ينظر أيضا: مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١هـ: ١/١٩٤، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، وآخرين، دار الفكر المعاصر بيروت ط١، ١٩٩٩م (ب س ل): ١/٥٢٨.

(٤٦) الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين: ١٣٣-١٣٤.

(٤٧) العين، (بيع): ٢/٢٦٥، وانظر أيضا جمهرة اللغة (بيع) ١/٣٦٩، ومعاني القرآن للفراء:١/٥٦.

(٤٨) الأضداد لأبي الطيب اللغوي:٥٦، وانظر في عدِّها من الأضداد أيضا: الأضداد المنسوب للأصمعي، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة في كتب في الأضداد، المطبوعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م: ٢٩، والأضداد لابن السكيت، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة في كتب في الأضداد، المطبوعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت ١٩١٢م:١٨٤، وأضداد السجستاني: ١٠٦، والأضداد لابن الأنباري:٧٣.

(٤٩) الأضداد لأبي الطيب اللغوي:٥٩.

(٥٠) الأضداد لأبي الطيب اللغوي:٦٠.

(٥١) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١/١٤٢.

(٥٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١/١٤١.

(٥٣) اكتفى ابن فارس في ترجمته لمادة (ب ي ع) بقوله: "الباء والياء والعين أصل واحد، وهو بيع الشيء، وربما سمي الشرى بيعا" انظر: مقاييس اللغة (بيع)١/٣٢٧.

(٥٤) انظر: أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، لقاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، تحقيق: يحيى حسن مراد، دار الكتب العلمية ٢٠٠٤م: صـ ٧١، ومعجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، ط٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م: صـ١١٣.

(٥٥) الفروق اللغوية ١٧٥.

(٥٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل ١/١٤٢

(٥٧) المفردات في غريب القرآن: ١٥٥

(٥٨) الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين: ١٢٦.

(٥٩) الأضداد لابن الأنباري: ٨٤، وانظر أيضا: الأضداد لقطرب: ١٢١، والأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: صـ٥٠، والأضداد المنسوب للأصمعي:٤١، والأضداد لمحمد بن عبد الله التوزي، تحقيق محمد حسين آل ياسين، ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٦م: صـ ٩٩، والأضداد لابن السكيت:١٩٥، والأضداد لأبي حاتم السجستاني:١٠٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٢٧٢.

(٦٠) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٣/١٢٢٠.

(٦١) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٣/١٢٢١.

(٦٢) مقاييس اللغة (صرم): ٣/٣٤٤.

(٦٣) مقاييس اللغة (ص ر م):٣/٣٤٥.

(٦٤) غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م: صـ١١٩.

(٦٥) جمهرة اللغة: (ص ر م): ٢/٧٤٤.

(٦٦) أضداد قطرب: ١٢١.

(٦٧) الأضداد لابن الأنباري: ٨٤.

(٦٨) الأضداد في اللغة محمد حسين آل ياسين ١٤٠، وانظر: فصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب ٣٤٤.

(٦٩) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٢٢١/٣.

(٧٠) اكتفيت في تخريج المعنيين المتضادين للفظ الواحد بكتب الأضداد، وإذا لم أجد للفظ ذكرا فيها أخرجه من المعاجم العامة التي أشارت إلى تضاد دلالتيه.

(٧١) انظر: الأضداد لقطرب:١٣٨، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٥٢، والأضداد للسجستاني: ٢٠٤، والأضداد لابن الأنباري: ٧٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٧٥.

(٧٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٨١/١.

(٧٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، (خ م ط): ١٣١/٥، ولسان العرب (خ م ط): ٢٩٧/٧، والقاموس المحيط، للفيروزابادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥م، (خ م ط): ٦٦٦، وتاج العروس للزبيدي، سلسلة التراث العربي، وزارة الإعلام بالكويت، ١٩٦٥ _ ٢٠٠١ م (خ م ط): ٢٧٢/١٩.

(٧٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٦١٠/١.

(٧٥) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق: د. محمود الطناحي المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م: ١٤٥/٢، ولسان العرب (د هـ ق): ١٠٦/١٠، والقاموس المحيط (د هـ ق): ٨٨٤، وتاج العروس (دهق): ٣١٤/٢٥.

(٧٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٦٩٠/٢.

(٧٧) انظر: الأضداد لقطرب: ١١٨، والأضداد للسجستاني: ١٤٨، والأضداد لابن الأنباري: ٣٨٣، والأضداد لأبي الطيب اللغوي:٢١٠.

(٧٨) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٧٩٧/٢.

(٧٩) انظر: العين (ر م م): ٢٦١/٨، وغريب الحديث، للحربي، تحقيق: د. سليمان العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١، ١٤٠٥هـ: ٧٢/١، وتهذيب اللغة، للأزهري، لدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة،١٩٦٤م، (ر م م): ١٣٩/١٥، والمحكم (ر م م): ٢٤٦/١٠، ومقاييس اللغة (ر م م):٣٧٩/٢.

(٨٠) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٨٥٢/٢.

(٨١) انظر: المحكم (ر م ز): ٤٣/٩، ولسان العرب (ر م ز): ٣٥٧/٥، والقاموس المحيط (ر م ز) : ٥١٢، وتاج العروس (ر م ز): ١٦٣/١٥.

(٨٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٨٥٧/٢.

(٨٣) انظر: المحكم (ر هـ و): ٤١٧/٤، ولسان العرب (ر هـ و): ٣٤١/١٤، والقاموس المحيط (ر هـ و): ١٢٩١، وتاج العروس (ر هـ و): ٢٠٣/٣٨.

(٨٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٨٦٢/٢.

(٨٥) انظر الأضداد: لقطرب: ١١٢، والأضداد المنسوب للأصمعي: ١١، والأضداد لابن السكيت: ١٦٩، الأضداد للسجستاني: ٩٣، والأضداد لابن الأنباري: ١٤٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ١٩٢.

(٨٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٨٦٢/٢.

(٨٧) انظر: تهذيب اللغة (ز ع م): ٩٣/٢، ولسان العرب (ز ع م): ٢٦٤/١٢، والقاموس المحيط (ز ع م): ١١١٧، وتاج العروس (ز ع م): ٣١٢/٣٢.

(٨٨) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٨٩٨/٢.

(٨٩) انظر: تهذيب اللغة (س ب ق): ٣١٧/٨، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع، القاهرة: صـ ٢٦٩، ولسان العرب (س ب ق) ١٥١/١٠، والقاموس المحيط (س ب ق) ٨٩٢، وتاج العروس (س ب ق): ٤٣١/٢٥.

(٩٠) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٩٥١/٢.

(٩١) انظر: القاموس المحيط (س ح ت): ١٥٣، وتاج العروس (س ح ت): ٥٥١/٤.

(٩٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٩٦٧/٢.

(٩٣) انظر الأضداد: لقطرب: ٧١، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٣٤، والأضداد لابن السكيت: ١٨٨، والأضداد للسجستاني: ٧٦، والأضداد لابن الأنباري: ١٤، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٢٩٦.

(٩٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٣٧٣/٣.

(٩٥) انظر: ذيل كتاب الأضداد للحسن بن محمد الصاغاني، نشره أوغست هفنر، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد: صـ٢٣٨، والتكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م، (ع ج ب): ٢٠٤/١، والقاموس المحيط (ع ج ب): ١١٢، تاج العروس (ع ج ب): ٣٢١/٣، والمزهر: ٣١١/١.

(٩٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٤٠٨/٣.

(٩٧) انظر: العين (ع د ل): ٣٩/٢، والمحكم (ع د ل): ١٤/٢، والقاموس المحيط (ع د ل): ١٠٣٠، وتاج العروس (ع د ل): ٤٤٩/٢٩.

(٩٨) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٤٢٥/٣.

(٩٩) انظر: الأضداد لقطرب: ٩٠، والأضداد لابن الأنباري: ١٤٧، والأضداد لأبي الطيب: ٣١٩.

(١٠٠) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٤٥٧/٣.

(١٠١) انظر: الأضداد لقطرب: ١٢٢، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٧، والأضداد لابن السكيت: ١٦٧، والأضداد للسجستاني: ٩٧، والأضداد لابن الأنباري: ٣٢ ، والأضداد لأبي الطيب: ٣٠٨.

(١٠٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٤٦١/٣.

(١٠٣) انظر: الأضداد المنسوب للأصمعي: ٣٨، والأضداد لابن السكيت: ١٩٢، والأضداد للسجستاني: ٩٧، والأضداد لابن الأنباري: ١٠٥، والأضداد لأبي الطيب: ٣٥١.

(١٠٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٦٦٨/٣.

(١٠٥) انظر: أضداد قطرب: ١٣٩، وأضداد السجستاني: ١٣٥، وأضداد ابن الأنباري: ٢٤٧، وأضداد لأبي الطيب: ٣٦٥.

(١٠٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٦٦٨/٣.

(١٠٧) الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين: ١٧٦.

(١٠٨) انظر: الأضداد لقطرب: ٨٧، والأضداد لابن الأنباري: ١٢٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ١٦٥.

(١٠٩) انظر: الأضداد لقطرب: ٨٦، والأضداد لابن الأنباري: ١٢٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣١٨.

(١١٠) انظر: الأضداد لقطرب: ٨٥، والأضداد لابن الأنباري: ١٢٦، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣١٨.

(١١١) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ١٢٨، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣١٨.

(١١٢) انظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٥٠، والذي وجدناه أنه لم يذكرها غيره من الأضداديين.

(١١٣) انظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة ط٢، ١٩٧٩م، صـ٣١٨، وفقه اللغة للثعالبي، تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ١٩٩٨م: ٥٧٥/٢.

(١١٤) سورة الإسراء: ٤٥/١٧.

(١١٥) انظر: الأضداد في اللغة: ١٧٧.

(١١٦) انظر: الأضداد في اللغة: ١٧٨.

(١١٧) انظر: الأضداد في اللغة: ١٩٣.

(١١٨) انظر: الأضداد في اللغة: ١٩٤، ولمزيد من الأمثلة على الاشتراك في الصيغ الصرفية، وما يقال فيها من تضاد ينظر: الأضداد في اللغة: ١٧٥، وما بعدها، وفصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب: ٣٥٢، وما بعدها.

(١١٩) الأضداد في اللغة: ١٧٦.

(١٢٠) الأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٤٣١.

(١٢١) انظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٤٣٥

(١٢٢) انظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٤٤٤.

(١٢٣) انظر الأضداد في اللغة: ٢٦٢.

(١٢٤) انظر: الأضداد لقطرب: ١٢٥.

(١٢٥) الأضداد لابن الأنباري: ٣٩٤.

(١٢٦) الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين: ١٧٦.

(١٢٧) انظر رأيه في: الأضداد، للدكتور منصور فهمي: ٢٣٥، والأضداد في اللغة، لمحمد حسين آل ياسين: ٢٧١.

(١٢٨) انظر: الأضداد، للدكتور منصور فهمي: ٢٣٦.

(١٢٩) الأضداد لابن الأنباري: ٨٠، وانظر الأضداد لقطرب: ١٣٨، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٥٣، والأضداد لابن السكيت: ٢٠٨، والأضداد للسجستاني: ١٠٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٢٧٤.

(١٣٠) هو مطلع قصيده لعمرو بن معدي كرب وعجزه: (يؤرقنى وأصحابى هجوع)، والبيت في شعره، جمع وتنسيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، ط٢، ١٩٨٥م:صـ١٤٠ ، وفي الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣م: صـ١٧٢، وفي الأضداد لابن الأنباري:٨٤، واللسان (س م ع): ١٦٤/٨، وفي خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٩٧م: ٨/ ١٧٨.

(١٣١) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٢١٧/٣

(١٣٢) الصاحبي، لابن فارس اللغوي، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ، صـ٣٩٦.

(١٣٣) الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٠٣/١.

(١٣٤) إعراب القرآن للنحاس، تحقيق : د. زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م: ٤/ ٢٢٥.

(١٣٥) همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة: ٣ / ٣٢٨ .

(١٣٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م: ١٤٨/٢.

(١٣٧) انظر: الأضداد لقطرب: ٢٦٧.

(١٣٨) الأضداد لابن الأنباري: ٣٨٠، وانظر أيضا: فصول في فقه العربية، د رمضان عبد التواب:٣٤٠.

(١٣٩) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٣٨٧

(١٤٠) انظر: الأضداد لابن الأنباري: ٣٧١

(١٤١) الأضداد في اللغة، د محمد حسين آل ياسين: ١٩٠.

(١٤٢) انظر الأضداد لأبي حاتم: ١١٩، والأضداد للصاغاني، : ٢٤٧.

(١٤٣) أوضح المسالك ٣ /٢٤٦ .

(١٤٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١١٨٢/٣.

(١٤٥) انظر: الأضداد لقطرب: ٧٥، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٩، والأضداد لابن السكيت: ١٦٧، والأضداد للسجستاني: ٨٤، والأضداد لابن الأنباري: ٨٩، والأضداد لأبي الطيب اللغوي:

(١٤٦) الكتاب، لسيبويه: ٢٨/٤.

(١٤٧) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه،تحقيق: د.محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،القاهرة،١٩٩٨م: ٤٦٩.

(١٤٨) معجم ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحق الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهر، ٢٠٠٣م: ٢٠٣/١، وانظر أيضا: الصحاح (حسب) ١١٠/١.

(١٤٩) معجم ديوان الأدب: ٢٠٣/١.

(١٥٠) انظر: الأضداد في اللغة، حمد حسين آل ياسين: ١٤٤.

(١٥١) انظر: العين (ج ل ل): ١٧/٦، وتهذيب اللغة (ج ل ل): ٢٦٠/١٠، والصحاح (ج ل ل) ١٦٥٧/٤، ومقاييس اللغة (ج ل ل): ٤١٧/١، والمحكم (ج ل ل): ٢٠٤/٧، واللسان (ج ل ل):١١٦/١١، والقاموس المحيط (ج ل ل):٩٨٧، وتاج العروس (ج ل ل): ٢١٧/٢٨.

(١٥٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٣٢٠/١.

(١٥٣) انظر: الأضداد المنسوب للأصمعي: ٥٧، والأضداد لابن السكيت:٢٠٨، والأضداد للسجستاني: ١٠٦، والأضداد لابن الأنباري:٢٢١، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٢٥٢.

(١٥٤) انظر: الأضداد المنسوب للأصمعي: ٥٦، والأضداد لابن السكيت:٢٠٧، والأضداد للسجستاني: ١٢٢، والأضداد لابن الأنباري:٨٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي:٢٩١.

(١٥٥) انظر: الأضداد لقطرب: ٩٢، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٨، والأضداد لابن السكيت:١٦٧، والأضداد للسجستاني: ٩٣، والأضداد لابن الأنباري:١٢٢، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣٥٨.

(١٥٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١١٦٢/٢.

(١٥٧) انظر مثلا: الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٧٩/٣، والمفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م: صـ ٤٩، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال بيروت، ١٩٩٣م: صـ ٣٧٣، والشافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٩٩٥م: ١٩/١، وشرح الشافية للرضي:٨٣/١، وانظر: الأضداد في اللغة: ١٩٣.

(١٥٨) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٦٧٠/٣.

(١٥٩) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٣٤٥/٣.

(١٦٠) انظر: مقاييس اللغة (ط ل ب): ٤١٧/٣، ولسان العرب: (ط ل ب): ٥٦٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م: ٤٤٩/٣.

(١٦١) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٧٢٢/٤.

(١٦٢) انظر في احتمال (أقوى) بصيغته (أفعل) للدلالتين الصرفيتين المذكورتين: تهذيب اللغة (ق و ي): ٢٧٥/٩، و لسان العرب (ق و ي): ٢١٠/١٥، و تاج العروس (ق و ي): ٢٦٥/٣٩.

(١٦٣) يشير إلى قوله تعالى: ((وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣))) سورة المطففين: ٨٣/١-٣.

(١٦٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٣٣٥/٣.

(١٦٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٢٩/٣.

(١٦٦) لسان العرب (ط ف ف): ٢٢٢/٩

(١٦٧) تاج العروس (ط ف ف): ٩٦/٢٤.

(١٦٨) تكملة المعاجم العربية، رينهارت دوزي، تحقيق: د. محمد سليم النعيمي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط١، ١٩٧٩-٢٠٠٠م: ٥٦/٧.

(١٦٩) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م: صـ ١٦٧.

(١٧٠) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: د. السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م: صـ ١٨٧.

(١٧١) انظر: الأضداد لقطرب: ١٣٦، والأضداد للسجستاني: ١٤٥، والأضداد لابن الأنباري:١٩٩، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣٤٧.

(١٧٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٦٧٠/٣.

(١٧٣) الأضداد للسجستاني: ١٤٥

(١٧٤) الأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣٤٧.

(١٧٥) الأضداد في اللغة: ١٩٥.

(١٧٦) القاموس المحيط (ش ر ب): ١٠٠، وانظر: تهذيب اللغة (ش ر ب): ٢٤٢/١١، والمحكم (ش ر ب): ٥٣/٨، ولسان العرب (ش ر ب): ٤٨٩/١، وتاج العروس (ش ر ب): ١١٣/٣.

(١٧٧) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١١٢٥/٢.

(١٧٨) الكتاب لسيبويه: ٦٢/٤.

(١٧٩) أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة: ٤٤٨.

(١٨٠) تهذيب اللغة (ش ر ب): ٢٤٢/١١، وانظر: لسان العرب (ش ر ب): ٤٨٩/١، وتاج العروس (ش ر ب): ١١٣/٣.

(١٨١) فصول في فقه العربية: ٣٤١.

(١٨٢) الأضداد في اللغة: ١٦٥.

(١٨٣) انظر: الأضداد لقطرب: ٨٩، والأضداد المنسوب للأصمعي: ٢١، والأضداد للسجستاني: ١١٤، والأضداد لابن السكيت: ١٧٦، والأضداد لابن الأنباري: ٤٥، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٢٣٠.

(١٨٤) البيت منسوبا للفرزدق في العين (س ر ر): ١٨٧/٧، وفي جمهرة اللغة (س ر ر): ١٢١، واللسان (س ر ر): ٣٥٧/٤، ولا ذكر للبيت في ديوان الفرزدق.

(١٨٥) انظر تهذيب اللغة (س ر ر): ٢٠١/١٢.

(١٨٦) إشارة إلى الاستشهاد بالبيت المذكور المنسوب للفرزدق على أن (أسروا) بمعنى أظهروا، في قوله تعالى وَأَسَرُّواْ النَّدَامَةَ سورة يونس:٥٤/١٠.

(١٨٧) الأضداد للسجستاني: ١١٤.

(١٨٨) انظر تهذيب اللغة (س ر ر): ٢٠١/١٢.

(١٨٩) المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد،ط١، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٤٢٢ هـ: ٤٢١/٤.

(١٩٠) تفسير الوسيط للواحدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود. أحمد محمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت: ٥٥/٢.

(١٩١) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ٩٨٤/٢.

(١٩٢) الأضداد المنسوب للأصمعي: ٥٨، والأضداد للسجستاني: ١٥٣، والأضداد لابن الأنباري: ١٢٩، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣٣١.

(١٩٣) والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣٣٣.

(١٩٤) البيتان في ديوان العجاج، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م: من أرجوزة مطلعها:
(أنيخ مسحول مع الصبار): صـ ١٢١.

(١٩٥) البيت منسوبا للمخبل السعدي في تهذيب اللغة (غ ب ر): ١٢٤/٨، وأساس البلاغة، دار صادر، ط١، ١٩٧٩م، (غ ب ر): ٤٤٥، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني (غ ب ر):١٣٥/٣، واللسان: (غ ب ر) ٥/٥، وانظر: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، صنعة حاتم الضامن، مجلة المورد، مج٢/ع١، ١٩٧٣م: صـ ١٢٥

(١٩٦) أساس البلاغة (غ ب ر): ٤٤٥

(١٩٧) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٥٥٣/٣

(١٩٨) الأضداد في اللغة: ١٦٢.

(١٩٩) الأضداد في اللغة : ٢٢٧

(٢٠٠) الأضداد لقطرب: ١١٣.

(٢٠١) انظر تهذيب اللغة: (ض د د): ٣١٣/١١، لسان العرب (ض د د): ٢٦٣/٣، وتاج العروس (ض د د): ٣١٠/٨، والقاموس المحيط (ض د د): ٢٩٥

(٢٠٢) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٢٧٦/٣.

(٢٠٣) الاضداد لابن الأنباري: ٢٧

(٢٠٤) انظر: الأضداد لقطرب: ٨٠، والأضداد لابن الأنباري: ١٩٧، والأضداد لأبي الطيب اللغوي: ٣٥٥.

(٢٠٥) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢٤/٣، واللسان (ف ر ح): ٥٤١/٢، وتاج العروس (ف ر ح): ١٣/٧.

(٢٠٦) المعجم الاشتقاقي المؤصل: ١٦٥٥/٣.